

بعض الأخطار الطبيعية وتداعياتها المحتملة على بحيرة السد العالي

أ. هبه عبد الحميد محمود(*)

أ.د. عطيه الطنطاوى(**)، أ.د. معوض بدوى(***)، د. أحمد شحاته(***)

ملخص:

تعد منطقة الدراسة فريدة في خصائصها الطبيعية فهي تمتلك العديد من المقومات الطبيعية التي تؤهلها لتكون ضمن أولويات الدولة في استغلالها مع الحفاظ عليها كمناطق محمية طبيعية، فتنوعت المقومات الطبيعية من حيث الموقع المتوسط بين قارات العالم القديم، والمناخ الجاف المتميز في أكثر من 5 شهور من العام، بالإضافة إلى بعدها النسبي عن التركزات السكانية الضخمة مما أضفى على المنطقة سمة الهدوء النسبي وهذا يساعد على الاسترخاء والراحة التي يبحث عنها السائح، كما تمتلك المقومات البشرية التي يمكن تنميتها واستغلالها أفضل استغلال، لكن في نفس الوقت تعاني منطقة الدراسة من مشاكل طبيعية تؤثر عليها وعلى مخزون المياه الاستراتيجي وكذلك على سعتها التخزينية، تتمثل أهم تلك المشاكل في ارتفاع معدلات التبخر، وخطر زحف الرمال وتراكم طمي النيل وهذا ما سيتم مناقشته في الجزء الأول من البحث وكذلك أثر التغييرات المناخية على البحيرة، كما سيتم مناقشة أثر بناء سد النهضة على نهر النيل والبحيرة، وأخيراً فرص الاستفادة من البحيرة سواء طمي النيل أو في مجال السياحة أو مجال الثروة السمكية.

(*) مدرس الجغرافيا المساعد بقسم الجغرافيا- كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

(**) أستاذ الجغرافيا الطبيعية وعميد كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

(***) أستاذ الجيومورفولوجيا ورئيس قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية جامعة عين شمس

(****) مدرس الجغرافيا بقسم الجغرافيا- كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة (رحمه الله)



Abstract:

The importance of the study area is the uniqueness of its natural characteristics, as it contains many natural ingredients that nominate it to top the list of the state's priorities in exploiting its resources in tourism development as a nature reserve. The area is characterized by its relative distance from large population centers, which is what distinguishes it with relative calm, which helps to relax and rest and is an attraction for tourists, the area includes many resources and human factors that can be developed and exploited better, and on the other hand, paper will discuss in the first part natural problems that affects area and the strategic water reserve and storage capacity at the same time, the most important of which is the high rates of evaporation, the danger of sand encroachment and the accumulation of Nile silt, and the impact of climatic changes on the lake, and finally Research discusses opportunities to benefit from the lake, whether from the Nile silt or in the field of tourism or fisheries

Keywords: Silt, Tourism, Climate changes, the dangers/risk

مقدمة:

تعد منطقة الدراسة فريدة في خصائصها الطبيعية حيث تمتلك العديد من المقومات الطبيعية التي تؤهلها لتكون ضمن أولويات الدولة في استغلالها مع الحفاظ عليها كمنطقة محمية طبيعية، كما تمتلك المقومات البشرية التي يمكن تميمتها واستغلالها أفضل استغلال، لكن في نفس الوقت تعاني منطقة الدراسة من مشاكل طبيعية تؤثر عليها وعلى مخزون المياه الاستراتيجي وكذلك على سعتها التخزينية، تتمثل أهم تلك المشاكل في إرتفاع معدلات التبخر، وخطر زحف الرمال وتراكم طمي النيل وهذا ما سيتم مناقشته في الجزء الأول من الدراسة وكذلك أثر التغييرات المناخية على البحيرة، كما سيتم مناقشة أثر بناء المزيد من السدود على نهر النيل مثل سد النهضة، وأخيراً فرص الاستفاد من البحيرة.

أولاً: بعض الأخطار الطبيعية التي تتعرض لها البحيرة:

تتعرض البحيرة لعدد من الأخطار الطبيعية الناجمة عن موقعها المتطرف، كونها تمتد في أشد قطاعات العالم جفافاً وحرارةً في جزء من نطاق الصحراء الكبرى، لذا سوف تهتم الدراسة بالمشكلات الآتية وتداعيات كلاً منها على البحيرة: معدلات التبخر المرتفعة، زحف الكثبان الرملية، وكذلك تراكم طمي النيل ومدى تأثيرتها على البحيرة، وتأثير التغييرات المناخية وتداعياتها على البحيرة.

1. معدلات التبخر المرتفعة وتأثيرها على البحيرة:

تعاين منطقة الدراسة من خطر إرتفاع معدلات التبخر المتزايد الناجم على تزايد إرتفاع معدلات درجات الحرارة وذلك نتيجة حتمية لموقع البحيرة شديد الجفاف، يتراوح متوسط التبخر اليومي للبحيرة ما بين 6.3: 8.2 ملم/ اليوم بحجم فاقد سنوي للمياه يتراوح ما بين 12.5 مليار م³ إلى أكثر 18 مليار م³ وذلك عام 2017 وهو ما يعادل 25% من حجم مخزون المياه داخل البحيرة (القطب، 2010، ص 79).

وطبقاً لما تم دراسته خلال الدراسة الحالية يمكن إيجاز أسباب إرتفاع معدلات التبخر في منطقة الدراسة فيما يلي:



• كان لإرتفاع درجات الحرارة الأثر الأكبر في إرتفاع معدل التبخر فقد بلغ متوسط درجات الحرارة السنوى 25.8 درجة وذلك خلال الفترة من (1988- 2017) يتضح من جدول(1) أن الإرتباط بين درجات الحرارة والتبخر إرتباطاً طردياً قوياً، وهذا يعنى أن كلما زادت الحرارة كلما زادت معها كميات التبخر يرجع سبب ارتفاع معدلات التبخر إلى إنخفاض نسبة الملوحة في مياه البحيرة فالعلاقة عكسية بين الملوحة وسرعة التبخر فيقدر أن التناقص في التبخر يحدث بمعدل 1% لكل 1% زيادة في درجة الملوحة، بالإضافة إلى أن تأثير أشعة الشمس ودرجة الحرارة يكون أقوى وأسرع على المياه الضحلة منه على المياه العميقة أى تُخزن الحرارة في المياه العميقة أكبر منه في المياه الضحلة، لذلك يظهر أثرهما بسرعة على المساحات الضحلة، بينما يتأخر هذا الأثر نوعاً ما في مناطق المياه العميقة (شرف، 1996، ص 176).

جدول (1) المعاملات الإحصائية للعلاقة بين درجات الحرارة والتبخر خلال الفترة من 2017-1994

التبخر(ملم/م ³)	درجات الحرارة			
	متوسط الحرارة	العظمى	الصغرى	
11091	27.9	34.1	20.4	المتوسط
11148.5	28	34.4	21.1	الوسيط
-	28.4	34.4	20	المنوال
19072	33.9	39.8	25	أعلى قيمة
3610	15	21	10	أقل قيمة
15462	18.9	18.8	15	المدى
60.				معامل الإرتباط

المصدر: اعتماداً على بيانات ملحق (6)

ومن تحليل جدول(2) وبحساب معامل الإرتباط بين التبخر والرطوبة النسبية نجدها علاقة عكسية أى كلما زادت كميات التبخر قلت نسبة الرطوبة النسبية والعكس، وذلك لإرتفاع درجات الحرارة طوال العام.

جدول (2) الارتباط بين الحرارة والتبخر والتساقط والرطوبة النسبية خلال الفترة

1994-2017

الخارجة	وادي حلفا	أسوان	أبوسمبل	
0.3-	0.1-	0.4-	0.1-	الارتباط بين التبخر والرطوبة النسبية
0.2	0.4	0.4	0.5	الارتباط بين التبخر والحرارة
0.1-	0.2-	0.4	0.3-	الارتباط بين التبخر والتساقط
0.2 -	0.6 -	0.5-	0.5-	الارتباط بين الحرارة مع الرطوبة النسبية

المصدر: من حساب الطالبة باستخدام برنامج ال Excel

- كما تبين أن للرطوبة النسبية **Relative Humidity** أثر كبير في معدلات التبخر فكانت العلاقة عكسية أي كلما زادت الرطوبة قلت قدرة الهواء على إحتواء المزيد من جزيئات المياه المتبخرة من سطح البحيرة بالتالي يقل معدل التبخر، يتراوح متوسط الرطوبة النسبية في منطقة الدراسة ما بين 23.2%: 37%، فقد سجل متوسط الرطوبة النسبية السنوى في أبوسمبل 23.5%، وفي وادي حلفا 23.2%، أما أسوان فسجلت 25.4%، بينما جاءت محطة الخارجة أعلى محطات المنطقة بنسبة 37% وذلك خلال الفترة من (1988-2017).
 - كما كان لسرعة الرياح أثر في إزالة الهواء الرطب من فوق المسطح المائى التى تكون رطوبتها النسبية مرتفعة نسبياً وإحلال هواء جديد أكثر سخونة وجفافاً له القدرة على إحتواء المزيد من المياه المتبخرة بالتالي زيادة معدل التبخر فكلما زادت سرعة الرياح كان تأثيرها أكبر (شرف، 1996، ص 176).
 - بالإضافة لقلّة عمق المياه فى بعض الأماكن أثرعلى معدلات التبخر نظراً لزيادة تسخين الهواء نسبياً بقلّة العمق خاصة أطراف الأخوار الأقل عمقاً التى يقل العمق بها عن 8م، أى بما يعادل 20% من مساحة البحيرة بالتالي تزيد من معدلات التبخر (عبدالعزیز، 2010، ص 92)، لذا لابد من تعميق تلك المساحات حتى نخفف من حدة معدلات التبخر.
- نتيجة لما تم عرضه كان لابد من إيجاد حلول لمشكلة إرتفاع معدلات التبخر فى ظل أزمة المياه المتوقعة نظراً لعدة أسباب منها حدوث تغييرات مناخية منها زيادة

معدلات الأحتباس الحرارى وارتفاع درجة الحرارة مما يؤثر على دول المنبع بالتالى يتأثر تدفق المياه إلى مصر، بالإضافة لزيادة الطلب على المياه فى ظل التزايد السكانى السريع مما يترتب عليه زيادة السحوبات اليومية من البحيرة، بالتالى سوف ينخفض منسوب البحيرة خاصة فى حال تنفيذ إثيوبيا لمخططها فى ملئ السد على فترة قصيرة سوف يزيد من تفاقم المشكلة خاصة على المدى البعيد، لذا كان لا بد من البحث عن أفضل طرق مستخدمة عالمياً للحد من مشكلة ارتفاع معدلات التبخر من المسطحات المائية، لكن الحقيقة أن هذا الأمر يتطلب دراسات على مستوى أكبر وبإمكانات بشرية من كافة التخصصات للوقوف على الطريقة المثلى التى تناسب المنطقة، وتعد الطرق التالية أهم الوسائل المستخدمة عالمياً للحد من مشكلة تبخر المياه، التى قد تتلائم مع ظروف المنطقة إلى حد كبير من وجهة نظر الباحثة وهى على النحو التالى:

أ. طريقة الظل:

الظل عبارة عن هياكل معلقة مثبتة فوق أسطح مائية مع أعمدة داعمة وكابلات فولاذية، يقلل هذا الغطاء من عمل الرياح ويمنع أشعة الشمس من الوصول لسطح المياه بالتالى يقلل من معدلات التبخر، لكن قديماً كان يعيبها أنها تصلح للخزانات الصغيرة فقط التى تقل مساحتها عن 10 هكتارات وذلك بسبب تكلفتها العالية نسبياً، إلا أنه تم تجاوز هذا بعد اختراع آلة حياكة لقماش الظل تنتج لفات أوسع فى ماليزيا وبالتالى تقليل عدد الكابلات المركبة، وفى دراسة أجريت فى جنوب إسبانيا لتقدير كفاءة شبكات التظليل فى تقليل التبخر من الأسطح المائية، اختبروا خزائناً أحدهما مكشوف والآخر مغطى بأنواع مختلفة من أغشية التظليل، بما فى ذلك أغشية البولي إيثيلين أحادي اللون والآخر مزدوج بألوان مختلفة ومغطى بطبقات متعددة من الألمونيوم، وقد تبين أن أغشية التظليل أدت إلى تقليل التبخر بنسبة 50% عن الغطاء المغطى بالألمونيوم، وما يقرب من 80% لأغشية البولي إيثيلين الملونة بالإضافة إلى

ذلك بلغ التكاثف فوق أغطية البولي إيثيلين السوداء ما يصل إلى 15-20% من خسائر التبخر اليومية، كما تبين أن هناك بعض المتطلبات التي تؤثر على اختيار مادة القماش المظلل، مثل لونه ومساميته والقدرة على تحسين التكاثف أثناء الليل، كما قدرت أستراليا فوائد أغطية الظلال لخزانات المياه، فقاموا بإختبار 6 خزانات مياه في مواقع مختلفة تم تغطية 4 منها باستخدام القماش المظلي، أظهرت النتائج إنخفاض معدل التبخر بحوالي 90% كما خفض القماش المظلي من تكاليف الصيانة، إلا أنه تسبب في تأخير نمو النباتات المائية في قاع الخزانات، بالإضافة إلى ذلك عمل القماش المظلي على تحسين جودة المياه لأنها تمنع الطيور والحيوانات الأخرى من دخول مخازن المياه، فمشاكل هذه الأغطية طفيفة مقارنة بالطرق الأخرى (Youssef and Khodzinskaya, 2019, p6).

ب. طرق كيميائية:

عبارة عن رش مركبات كيميائية ذات طبقات أحادية (حوالي 2 جزء من المليون) على المسطح المائي، لا بد أن تكون مركبات غير قابلة للذوبان أو قليلة الذوبان عند تطبيقها على الماء، لتشكل هذه المركبات طبقة عازلة لتغطية الخزان ومنع التبخر، وقد تم العثور على تركيبات من هيدروكسيد الكالسيوم وكحول ستيريلي للطعام والجير المطفأ، لتشكل حاجز أكثر فاعلية ومنع جزيئات الماء من التبخر وقد أجريت أول تجربة في أستراليا في بداية الخمسينيات، ونتج عنها إنخفاض كميات التبخر بنسبة 30%، وتلك التركيبات عبارة عن مسحوق أبيض عديم الرائحة ينتشر تلقائياً وبسرعة كبيرة جداً وغير مرئي فوق سطح الماء، وقد استخدمت في خزان بيدوك بسنغافورة بلغت مساحته 84 هكتاراً بسعة تخزينية 12.8 مليون م³، بمتوسط عمق حوالي 9م، أقصى عمق 18.2م وطول الشاطئ حوالي 4.3 كم، نتج عنها توفير 30% من المياه المفقودة بسبب التبخر، أصبحت وسيلة فعالة للغاية من حيث التكلفة وفي تعظيم إمدادات المياه في سنغافورة، وكذلك عدم إظهار أي آثار سلبية على الصحة العامة أو البيئة أو جودة المياه، كما تتميز هذه الطريقة بأنها تصلح في المناطق الأستوائية (Saggai and Bachi, 2018, p. 282).



ج. الطرق البيولوجية:

تعد استخدام طريقة النباتات المائية العائمة أحد طرق الأغذية البيولوجية لتقليل التبخر من خزانات المياه مثل زئبق الماء وطحلب البط الصغير وطحلب البط كبير، وقد أظهرت بعض الدراسات في تايلاند أن طحلب البط يمكنه تقليل التبخر حتى 10٪، لكن يعيب هذه الطريقة أنه يمكن لبعض النباتات المائية أن تؤثر على جودة المياه وديناميكيات الطبيعة النباتية، وهناك طريقة أخرى وهي استخدام سعف النخيل الذي يتوفر عادة في المناطق القاحلة في تغطية أسطح المياه، وقد اختبرت دراسة كفاءة سعف النخيل في تقليل التبخر من ثلاثة حمامات السباحة تم إنشاؤها في الرياض في جامعة الملك سعود، وجد أن متوسط إنخفاض التبخر باستخدام غطاء عائم مكون من سعف النخيل 55٪ للمسبح المغطى بالكامل بينما كانت 26٪ فقط للمسبح نصف المغطى، لذا أوصت الدراسات باستخدام سعف النخيل على أسطح المياه لتقليل التبخر لعدم وجود آثار ضارة على جودة المياه وتحمل الظروف الجوية الحارة في المناطق الجافة.. (Youssef and Khodzinskaya, 2019, p9)

د. كرات الظل:

يستخدم بها كرات سوداء اللون مصنوعة من بلاستيك بولى إيثيلين قطرها 4 بوصة وذلك لتغطية المسطح المائي، وذلك لفاعليتها فى توفر 80: 90% من كميات المياه المفقودة عن طريق التبخر.

والكرات مصنوعة من البولى إيثيلين عالي الكثافة، هوبلاستيك غذائي الذي يستخدم على نطاق واسع في المنزل وهو آمن تمامًا ولكنه شفاف وعديم اللون، فإن الكرات تحت تأثير ضوء الشمس لن تدوم طويلاً، لذا أضافوا الكربون الأسود، وهو آمن لمياه الشرب ويمكن أن يكون في الهواء الطلق لسنوات تحت أشعة الشمس، ونتيجة لذلك ستكون الكرات صالحة لمدة 10 سنوات على الأقل، لكن يعيبها أن وجود الكرات يمنع أشعة الشمس من الوصول إلى المياه بالتالى ستتوقف الطحالب عن النمو مما يؤثر على

الحياة تحت سطح المياه وستختفي الأسماك، بالإضافة إلى أن استخدام القوارب فى الحركة يكون أمرغاية فى الصعوبة، وذلك لأنه يعيق الحركة ويقلل عمر المحرك بشكل كبير، كما أنها تعيق حركة السياحة فنقل من إمكانية القيام بالسياحة www.aquatechn.com

يتضح مما سبق أنه لاتوجد طريقة تحقق كفاءة فى كافة الأغراض إنما لكل طريقة مميزاتا وعيوبها، لذا لابد من تشكيل فريق من كافة التخصصات وعمل دراسات من كافة التخصصات لتحديد أفضل الطرق وأيها أكثر كفاءة مع مراعاة الأبعاد الأخرى، فعلى سبيل المثال استخدام **كرات الظل** سوف يوفر المياه اللازمة لكنه قد يعوق عملية السياحة لما يتسم به اللون الأسود من قتامة اللون مما يشعر الإنسان بنوع من الكآبة، بالإضافة للمعوقات الأخرى التى تم ذكرها، أما **الطريقة الكيميائية** فتحتاج إلى دراسات خاصة بدرجات حرارة المنطقة ومدى تأثير المركبات الكيميائية فى المنطقة وظروفها المنطقة وتأثير ذلك على الثروة السمكية بالإضافة إلى آليه تنفيذها، أما استخدام **الطرق البيولوجية** فإنها تحتاج لمعرفة نوعيه النباتات الصالحة للمنطقة، وأى كثافة تناسب البحيرةحتى لا تعوق حركة الملاحة المقترحة داخل البحيرة سواء التى تستخدم فى نقل السياح أو فى حركات الصيد، وكانت طريقة استخدام **سعف النخيل** أكثر الطرق غير مكلفة لكنها هل تصلح فى المسطحات الكبيرة ومدى علاقتها بالسياحة وحركة الملاحة، وقد ترى الدراسة أن **طريقة الظل** قد تكون أصلح الطرق للمنطقة، مع إجراء بعض التعديلات البسيطة على شكل أقمشة الظل بعمل فتحات على مسافات يتم حسابها حسب سرعة الرياح والإشعاع الشمسى حتى تسمح لأشعة الشمس بالمرور من خلالها لكن على نطاق ضيق حتى تتم عمليات إنتاج البلاكتون اللازم لإنتاج الغذاء اللازم لتغذية الثروة السمكية داخل البحيرة، مع ترك الجزر بصفة عامة والجزر التى تستقبل رحلات الطيور الحوامة الفصلية بصفة خاصة حتى نحافظ على النظام البيئى، لذا لابد من تشكيل فريق من جميع التخصصات للوقوف على أى الطرق الأفضل والأنسب والتى تحقق أكبر المكاسب بأقل خسائر من خلال دراسة جدوى ووضع العديد من السيناريوهات يساهم فيها جميع التخصصات الطبيعية والبشرية المعنية بالأمر.



2. زحف الكثبان الرملية وتأثيرتها على البحيرة:

تتحرك الكثبان الرملية بشكل رئيسي في الجزء الغربي من منطقة الدراسة، وتمتد في اتجاه عام شمالي غربي . جنوبي شرقي، تعد الكثبان الرملية الطولية هي النمط السائد في المنطقة بجانب انتشار واسع لفرشات الرمال وذلك على مقربة من الشاطئ الغربي للبحيرة خاصة عند منطقة وادي العرب وأندنان وخور ساره غرب، وخور عافية وشمال خور توشكي، كما تتراكم الكثبان المعلقة (كثبان متسلقة) فوق منحدرات الضفة الغربية لبحيرة السد العالي.

تتحرك **الكثبان الرملية** بشكل عام نحو الإتجاه الجنوبي الشرقي، نتيجة لإتجاه حركة الرياح السائد في المنطقة وهو الشمالي والشمالي الغربي يبلغ متوسط حركة الكثبان الرملية السنوية إلى 15م/ سنة وذلك عام 2008 تنخفض إلى ما بين 4:5 م/ سنة في منطقتي وادي العرب وأندنان، بينما في الداخل يتراوح معدل الحركة ما بين 5:6 م/ سنة (Khedr et, 2014, p. 3446)، وذكرت دراسة (El Gammal et, 2010) أن معدل حركة الكثبان الرملية على الجانب الغربي للبحيرة يصل إلى 17م/ السنهفي الأجزاء الجنوبية بينما يتجاوز 20م/ السنة في الأجزاء الشمالية وذلك لقرب المنطقة من منطقة الغرود الطولية وأهمها غرد أبو المحاريق(ELGammal et,2010,p93)، بذلك تكون المنطقة محصورة بين معدلات الحركة المعتدلة إلى السريعة، وذلك تبعا للتصنيفات العالمية وتصنيف معهد بحوث الصحارى⁽¹⁾، ويتحرك بالقرب من قرية الناصر ما يقدر بحوالي 1.5 مليون م³ / سنوياً (ELGammal, 2010, p 306)

قدرت دراسة (التركماني، 1999) أن معدل نقل وإرساب الرمال غربي بحيرة ناصر حوالي 303م³ / سنوياً وذلك لكل كيلو متر طولى لسواحل البحيرة، وبما أن طول

1- معدلات حركة الكثبان الرملية:

- أقل من 1م كثبان بطيئة الحركة.
- من 1 - 5 م كثبان معتدلة الحركة.
- من 6 - 20 م كثبان سريعة الحركة.
- أكثر من 20 م كثبان سريعة الحركة جداً.

الشاطئ الغربى للبحيرة يبلغ 496 كم، فقدرت كمية الرمال الساقطة فى البحيرة نحو 1.5 مليون م³ / سنوياً، مما يؤثر على السعة التخزينية للبحيرة خاصة وأن هذه الكميات لم تكن تدخل فى حساب الإطماء عند تقدير السعة المقررة لاستيعاب الطمى وتعرف بالسعة الميتة، وهذا يدل على قصر العمر الافتراضى للبحيرة المقدر لها الأمتلاء بالرواسب على مدار 500 عام (التركماني، 1999، ص ص 22 : 23).

كان لحفاف المنطقة الشديد وندرة النبات فى المنطقة عامل رئيسى فى تزايد سرعة الرياح وتزايد سرعة حركة الكثبان الرملية، يتضح من جدول (3) عند دراسة مؤشر النبات⁽¹⁾ تبين أن ما يقرب من 98.8% من منطقة الدراسة تعاني من معدومية الغطاء النباتى وندرته، بينما 0.8% من مساحة المنطقة تعاني من حالة النبات المتوسطة، أما المساحة المتبقية 0.4% هى مساحات كثيفة من الغطاء النباتى، وهى لا تعنى كثافة شديدة بقدر ما تمثل تجمعات لبعض المشروعات التنموية الاستثمارية الزراعية فى منطقة الدراسة وذلك يتضح من شكل (1) حيث مشروع توشكى بالقرب من خور توشكى غرب وهى من أكثر المناطق تأثراً بخطر زحف الكثبان الرملية، ثم منطقة جرف حسين وقرية بشائر الخير على ضفاف البحيرة الغربية على بُعد 90 كم من جسم السد العالى، وأخيراً بعض البقاع الصغيرة المتناثرة فى الجانب الغربى بالسودان وذلك نتيجة للإرسابات الطينية المتراكمة فى الجانب السودانى.

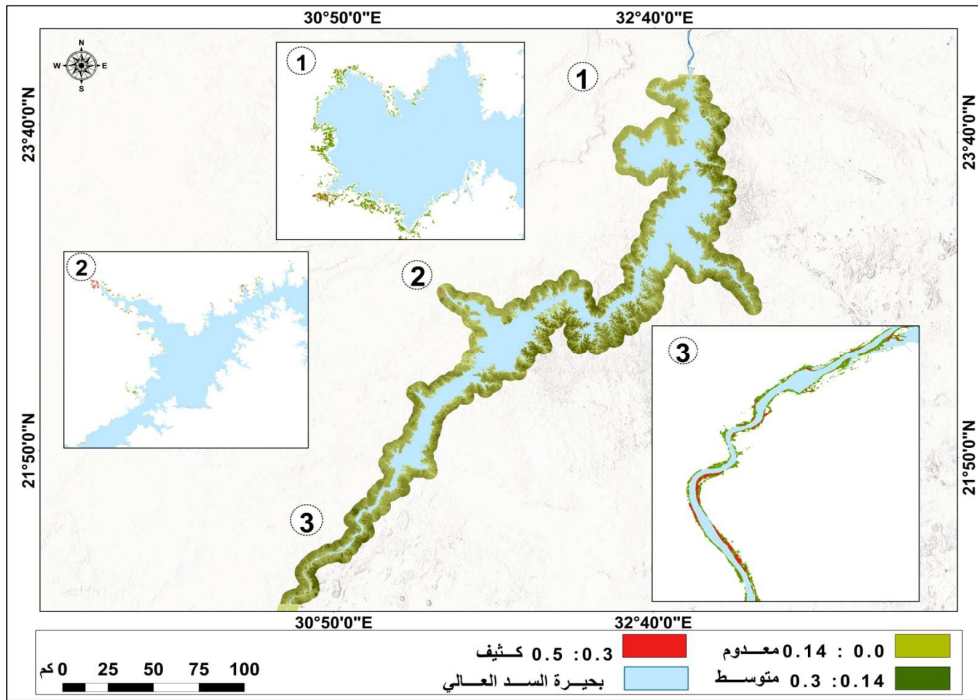
جدول (3) حالة الغطاء النباتى فى منطقة الدراسة عام 2020

النسبة %	المساحة (كم ²)	حالة الغطاء النباتى	الفئة
43.9	6939	معدوم	صفر: 0.13
32.9	5204	نادر جداً	0.14 : 0.2
22	3474	نادر	0.2 : 0.3
0.8	124.8	متوسط	0.3 : 0.4
0.4	64.2	كثيف	0.4 : 0.5
100	15802	—————	إجمالى المساحة

المصدر: عمل الطالبة اعتماداً على المرئية الفضائية Landsat8 عام 2020

1- تم الاعتماد على معادلة: (Source: Indexdatabase.de) MIR – NIR/MIR+NIR

وتبين من دراسة بعض المواقع على الساحل الغربي للبحيرة كما يتضح من جدول(4) أن منطقة وادي السبوع على الجانب الغربي للبحيرة وتقع على بعد 155كم من جسم السد العالي، تعد من أشد القطاعات التي تتعرض لخطر زحف الرمال بإجمالى طول ترسيب ساحلى بلغ 5.8كم، بحجم رمال منقولة قدرتهحوالى 2 مليون م³/سنوياً، يليها منطقة وادي العرب التي تقع على بعد 179كم من جسم السد العالي، بإجمالى أطوالترسيب ساحلى بلغ 5.2كم بإجمالى رمال منقوله 2.1 مليون م³/سنوياً، بينما جاءت منطقة خور سارة غرب التي تقع على بعد 316 كم من جسم السد العالي بإجمالى أطوال الترسيب الساحلى بلغ 3كم، بحجم رمال منقولة بلغت 600 ألف م³/سنوياً، يليها منطقة خور رحمة بإجمالى أطوال الترسيب الساحلى بلغ 3.1كم بحجم رمال منقولة بلغ أكثر من 1.6 مليون م³/سنوياً.



المصدر: عمل الطالبة اعتماداً على المرئية الفضائية Land Sat8 عام 2020 باستخدام برنامج Arc Gis10.3

شكل(1) مؤشر الغطاء النباتى لمنطقة الدراسة عام 2020

جدول (4) الأحجام السنوية من الرمال التي تتساقط في بحيرة ناصر (م3) وإجمالي أطوال منطقة الترسيب على طول الضفة الغربية للبحيرة

أطوال الترسيب الساحلي الخطرة (كم)	الحجم السنوي للرمال المنقولة (م ³)	إجمالي الكميات السنوية من الرمال المنقولة (طن)	متوسط كميات الرمل (طن /كم/ السنة)	
3.1	1624400	2.436600	786000	خور الرحمة
4.9	1129272	1705200	348000	جرف حسين
5.8	1968133	2952200	509000	السيوع
3.6	1950811	2887200	802000	السياله غرب
5.2	2128533	3192800	614000	وادي العرب
4.6	2505874	3583400	779000	عافية
5.1	8354605	1269900	249000	توشكى
4.3	1184694	1741500	405000	أبوسمبل
4	2298630	3356000	839000	أندنان
3	600000	912000	304000	ساره غرب
43.6	16225808	24036800		الإجمالي

Source: (Khedr et, 2014, p. 3445)

وقد تبين من الدراسة الميدانية أن منطقة الدراسة تتأثر بتكوين ظاهرة الكثبان الرملية الهابطة على أسطح بعض الجزر الصخرية في منطقة الدراسة، وذلك نتيجة لنشاط عمليات التجوية الطبيعية والكيميائية التي تنشط في المنطقة نتيجة لتوافر عنصرى التباين الشديد في درجات الحرارة بالإضافة لتوافر عنصر المياه، مما يؤثر سلباً على البحيرة يتضح من صورة (1) حركة الكثبان الرملية الهابطة إلى مياه البحيرة مما يعمل على إرتفاع منسوب البحيرة بالتالى تقل السعة التخزينية للبحيرة تدريجياً.



المصدر: من تصوير الطالبة أثناء الدراسة الميدانية فبراير 2018

صورة (1) زحف الكثبان الرملية الهابطة تجاه بحيرة السد العالى ناظراً صوب الشرق

كما تبين أن كمية الرمال المتحركة تؤثر على البحيرة تأثيراً سلبياً، وذلك من خلال تراكمها عند أطراف البحيرة وفي القناة القديمة للمجرى حيث يتسبب في إغلاق قطاعات البحيرات الضيقة، كما أنها تؤدي إلى ارتفاع منسوب القاع في القطاعات الكبيرة، مما يقلل من السعة التخزينية للبحيرة التي تمثل المصدر الاستراتيجي للماء لمصر، بجانب تغيير خصائص الترسبات الطينية نتيجة اختلاط الرمال مع الطمي الموجودة بالبحيرة مما يؤثر ويغير من خصائص الطمي، خاصة وأن عملية ترسيب الرمال ليس لها قيمة اقتصادية تذكر كما يتضح من صورة (2).



زحف الكثبان الرملية على ضفاف البحيرة الغربية ناظراً صوب الشمال الغربي بمنطقة توشكى



زحف الكثبان الرملية على ضفاف البحيرة الغربية ناظراً صوب الغرب بمنطقة توشكى

المصدر: من تصوير الطالبة أثناء الدراسة الميدانية فبراير 2018

صوره (2) زحف الكثبان الرملية على ضفاف بحيرة السد العالي الغربية

3. تراكم طمي النيل وتداعياتها على البحيرة:

تعرض نهر النيل لتغير موضع منطقة الإرساب مرات عدتقبل بناء السد العالى كان النهر يجلب معه 134 مليون طن/ سنوياً من الطمي، يبلغ 10 مليون طن حمولة عالقة والكمية المتبقية يلقي بها أمام سواحل الدلتا فكانت الدلتا تنمو سنوياً على حساب البحر(دراسة حركة الإطماء ونوعية المياه فى بحيرة السد العالى، 2003، بدون رقم)، لكن مع بناء السد العالى الوضع اختلف تماماً حيث تغير مستوى القاعدة بتكوين بحيرة السد العالى وبدأ النهر فى إلقاء حمولته كاملة بمجرد دخوله البحيرة ليعبر السد العالى خالى الرواسب، كما يتغير موضع منطقة الترسيب داخل البحيرة ذاتها كمستوى قاعدة محلى كنتيجة حتمية طبيعية لتذبذب مستوى البحيرة، الذى يؤدي بدوره إلى تذبذب موقع الحد الجنوبي لمستوى البحيرة⁽¹⁾ والذى يتغير من عام لآخر نتيجة لعمليات السحب من البحيرة ومستوى الفيضان وفواقد البحر، فتتحرك منطقة الإرساب صوب الجنوب فى حالة إرتفاع منسوب البحيرة وصوب الشمال فى حالة إنخفاض المنسوب بها(نظير، 1999، ص 125).

تم اختيار محطة دنقلا لمراقبة حركة الرواسب العالقة وذلك عقب إنشاء السد العالى، وتشير بيانات التصريف اليومي بمحطة دنقلا إلى وجود مرحلتين لتصريف نهر النيل إلى خزان أسوان تبدأ بمرحلة الصعود وهى الفترة من نهاية يوليو حتى منتصف سبتمبر، ثم المرحلة الثانية وهى مرحلة الهبوط وهى الفترة من أكتوبر حتى يونيو تتراوح سجلات التفريغ من 2000 إلى 3000م³/ ثانية (El-Moattassem et, 2015, p6:7) تم تقدير كمية الترسيب بالبحيرة منذ عام 1964 حتى عام 2017 بما يقرب من 7 مليارات م³، ما لا يقل عن 85% من هذه الكمية تقع داخل الأراضى السودانية، والكمية المتبقية تقع فى أقصى جنوب الأراضى المصرية على مسافة لا تقل عن 250 كم من موقع السد العالى، وجميع كميات الرواسب داخل الأراضى المصرية تقع أسفل منسوب

1- بلغ طول البحيرة 522 كم عام 1978م، وبلغ طولها 410 كم عام 1979م، أما فى عام 1988 غفد بلغ طولها 380 كم.



تشغيل السد العالى الأدنى وذلك عند منسوب 147م، تمت دراسة ترسب الطمي فى بحيرة السد العالى أثناء تصميم المشروع وقدرت كمية الترسبات فى الخزان ستكون حوالى 60 مليون م³/سنوياً، وبالتالي تم تخصيص التخزين الميت سعة 31 كم³ لترسب الطمي (تخزين ميت) لفترة زمنية تبلغ حوالى 500 عام منذ عام 1964م وذلك كما يتبين من جدول(5)، لكن مع إرتفاع معدلات الإرساب فى المتوسط 120 مليون م³/سنوياً أى ضعف تقديرات كمية الترسب فى الخزان فهذا يعنى أن عمر البحيرة لا يتجاوز 250 سنة (عطيه، 2010، ص 85).

جدول (5) مناطق التخزين ببحيرة السد العالى

منطقة التخزين	من منسوب (م)	إلى منسوب (م)	حجم التخزين (مليار م ³)	حجم التخزين التراكمى (مليار م ³)
التخزين الميت	القاع	147	31.6	31.6
التخزين الحى	147	175	89.7	121.3
التحكم فى الفيضان	175	178	16.2	137.5
تخزين إضافى	178	183	31.4	168.9

المصدر: عطيه، 2010، ص 85

يتسم ترسيب الطمي بعدم انتظام توزيعه على قاع البحيرة، حيث يتراكم حوالى 70% من حجم الرواسب فى مساحة لا تزيد عن 6% من مساحة البحيرة، بلغ سمك الترسب أكثر من 30م³/السنة عند منطقة الجندل الثانى حول مدينة وادى حلفا القديمة بينما يكاد يختفى شمال أبوسمبل، وتقدر كمية الطمي المترسبة 109 مليون م³/سنوياً، وسوف يؤدي ذلك إلى إنسداد جزء كبير من البحيرة وذلك حول منطقة الجندل الثانى، مما يتسبب فى خسارة جزء كبير من مياه البحيرة بسبب التبخر والتسرب وذلك لإقتراب البحيرة من سعته التخزين القصوى (Omran and Negm, 2019, p 180).

بلغ سمك الترسب عند **جمى** على بُعد 372كم من جسم السد العالى ما يقرب من 59.8م وذلك خلال الفترة (1964-2008)، وعند **كجنارتى** على بُعد 394كم من جسم السد العالى ما يقرب من 57.9م، وعند **مرشد** على بُعد 378.5كم من جسم السد العالى ما يقرب من 54.5م بينما بلغ سمك الترسب عند **الجندل الثانى** ما يقرب من

52.1م (El Gammal, 2010,p.308)، وقد ذكرت دراسة El Sersawy,2012 أن متوسط مساحة الترسيب خلال الفترة (1966/ 2008) بلغت 513.80 كم²، وأقصى مساحة ترسيب بلغت 586.74 كم²، بينما بلغت أدنى مساحة ترسيب خلال نفس الفترة ما يقرب من 507.73 كم² (El Sersawy ,2012,p. 89)، وذكرت دراسة El-Moattassem et, 2005 أن مستوى القاع سيرتفع على طول البحيرة بأكملها بقيم مختلفة تتراوح ما بين 1.5:3.5م خلال المنطقة من مدخل البحيرة حتى مسافة 370 كم جنوب السد العالى، وبقيمة تتراوح من صفر:1.5 فى باقى البحيرة وذلك خلال أول 7 سنوات ذات فيضانات مرتفعة خلال الفترة(2010: 2017) ثم يرتفع قاع البحيرة بما يتراوح بين 1:2م عند مدخل البحيرة حتى مسافة 370 كم جنوب السد العالى، وبقيمة تتراوح بين صفر:1م فى باقى البحيرة وذلك خلال 5 سنوات التالية أى خلال الفترة(2017: 2022) ذات الفيضانات المنخفضة (El-Moattassem et, 2005, p.15).

قدر Negm & Elshabi, 2019 كميات الترسيب والتعرية خلال الفترة (1964: 2019) من خلال استخدام إحصائيات التغير والذي يؤكد أن حجم الترسيب تجاوز 7 مليار م³، بينما بلغت معدلات النحت خلال نفس الفترة 0.261 مليار م³/ سنوياً، بالإضافة إلى أن 25% من كمية الرواسب القديمة المتراكمة خلال نفس الفترة سوف تتحرك نحو الشمال أى تقترب من جسم السد العالى، ومن ثم سيتم ترسيبها فى بحيرة النوبه من المنطقة الميته إلى المنطقة الحية، وذلك نتيجة التغير فى قوة المياه بعد أن كانت ضعيفة مشبعة بالرواسب أصبحت لها قوة الحمل مرة أخرى (Negm & Elshabi, 2019, p.314)، مما يؤثر سلبياً على سعة تخزين البحيرة.

لذا جاءت أهم مناطق الترسيب فى ثلاث مواقع أولها جنوب بحيرة السد العالى داخل السودان منطقة الجندل الثانى بطول 175 كم حتى حدود مصر عند قرية ألدان، الموقع الثانى داخل الحدود المصرية جنوب أبو سمبل داخل المجرى الرئيسى للبحيرة حيث تتواجد رواسب الطمي الحديثة بعمق 40- 50م تحت سطح مياه البحيرة،

الموقع الثالث فى منطقة أبو سمبل وهذه المنطقة الأقرب إلى السد العالى تبعد 280 كم، بالقرب من شاطئ البحيرة على أعماق ضحلة بعمق 10 - 15م، وتحتوى على رواسب طمى قديمة ومنها نسبة كبيرة من الرمال السوداء وهى ذات قيمة عالية جداً لاستخراج اليورانيوم منها، وسمك طبقة الطمى المترسبة 14م وبطول 24 كم وعرض 4كم، والمتوقع وصول ترسيب الطمى إلى منطقة توشكى بعد خمسين عاماً (القطب، 2010، ص 79).

وقد أوضحت القياسات التى قام بها معهد بحوث المياه أن كميات الترسيب السنوى بدأت فى التحرك إتجاه الشمال، مكوناً دلتا عظيمة غاطسة تبدأ من مدخل البحيرة جنوباً حتى الحدود المصرية السودانية، وقد تمتقدير كميات الترسيب بالبحيرة منذ عام 1964 وحتى عام 2008م بحوالى 6.28 مليار م³ (عبدالعزيز، 2010، ص 92).

4. الأمواج الشاطئية:

تعد حركة الأمواج الشاطئية من أكثر الأخطار الجيومورفولوجية التى تتعرض لها البحيرة، وقد بدأت تتعرض منطقة الدراسة لهذا الخطر بعد اكتمال تكوين البحيرة وارتفاع منسوب المياه أمام السد العالى إلى أكثر من منسوب 175متراً وذلك عام 1976م، عند توغل مياه البحيرة فى مصبات الأودية الجافة على جانبي البحيرة، التى يقل منسوبها عن مستوى المياه فى البحيرة كما أدى تقابل مصبات الأودية مع مسطح البحيرة إلى تكون مناطق عظيمة الأتساع، يتجاوز عرضها 12كم مما يساعد مع هبوب الرياح إلى زيادة سرعة الرياح فوق المسطح المائى أكثر من الياض المجاور بنسبة تتراوح ما بين 30: 100%، ينشأ عنها أمواج يتراوح إرتفاعها ما بين 2- 3م وقد تصل أحياناً إلى 6 أمتار (حجازى، 2010، ص 149)، ولم تكن تتعدى المتر الواحد قبل إنشاء السد العالى عند منسوب 120م، وتعمل هذه الأمواج على سحب المواد المفتتة وإذابة الصخور التى تدخل فى تكويناتها بعض المعادن مثل: الصخور الجيرية والملحية، وبذلك تتكون مجموعات من الكهوف الصغيرة المتجاورة، وبإستمرار فعل

المياه تنهار الأجزاء التي تفصل بينها ففتشاً الكهوف الكبيرة على الحواف الصخرية لجوانب البحيرة (أبو الذهب، 1998، ص 192).

وكان لتحديد معدل التعرية أمر غاية في الصعوبة وذلك لتباين منسوب البحيرة مما يترتب عليه تباين حجم المياه بالتالي اختلاف شواطئ البحيرة، بالإضافة لطول سواحل البحيرة الكبير الذى يتجاوز 6000 كم، لذا تم تحديد منسوب 176.5م للمياه لقياس التغيير الذى تتعرض له البحيرة، بلغ متوسط التعرية المائبة للبحيرة ما يقرب من 5.8 م/ السنة وذلك خلال الفترة (2000-2020) مما يؤثر على المنطقة وتنميتها، يتضح من شكل (3) وجدول (6) أن معدل التعرية فى الجانب المصرى بلغ 7.5 م/ السنة أعلى من الجانب السودانى الذى بلغ 3.3 م/ السنة وذلك يرجع لإتساع البحيرة فى الجانب المصرى مما يعطى فرصة أكبر لحركة الأمواج التى تساعد على تزايد معدل التعرية فى البحيرة فى حين أن الجانب السودانى يتسم بأنه خانق لا يسمح بتكوين الأمواج، كماهناك تباين واضح فى توزيع معدلات التعرية بلغ متوسط معدل التعرية فى الجانب الشرقى ما يقرب من 3.7 م/ السنة وذلك خلال الفترة (2000-2020)، بينما بلغ متوسط معدل التعرية فى الجانب الغربى حوالى 7.9 م/ السنة وذلك خلال الفترة (2000-2020) وذلك يرجع إلى أن التكوينات الجيولوجية للجانب الشرقى أكثر صلابة من الجانب الغربى فأغلب تكويناته من صخور الحجر الرملي النوبي مما يساعد على إرتفاع معدلات التعرية، وهذا يتضح أيضاً فى دراسة التباين بين الجانب الشرقى والغربى فى كلاً من الجانب المصرى والسودانى، مما يعنى ضرورة الأهتمام بالجانب الغربى.

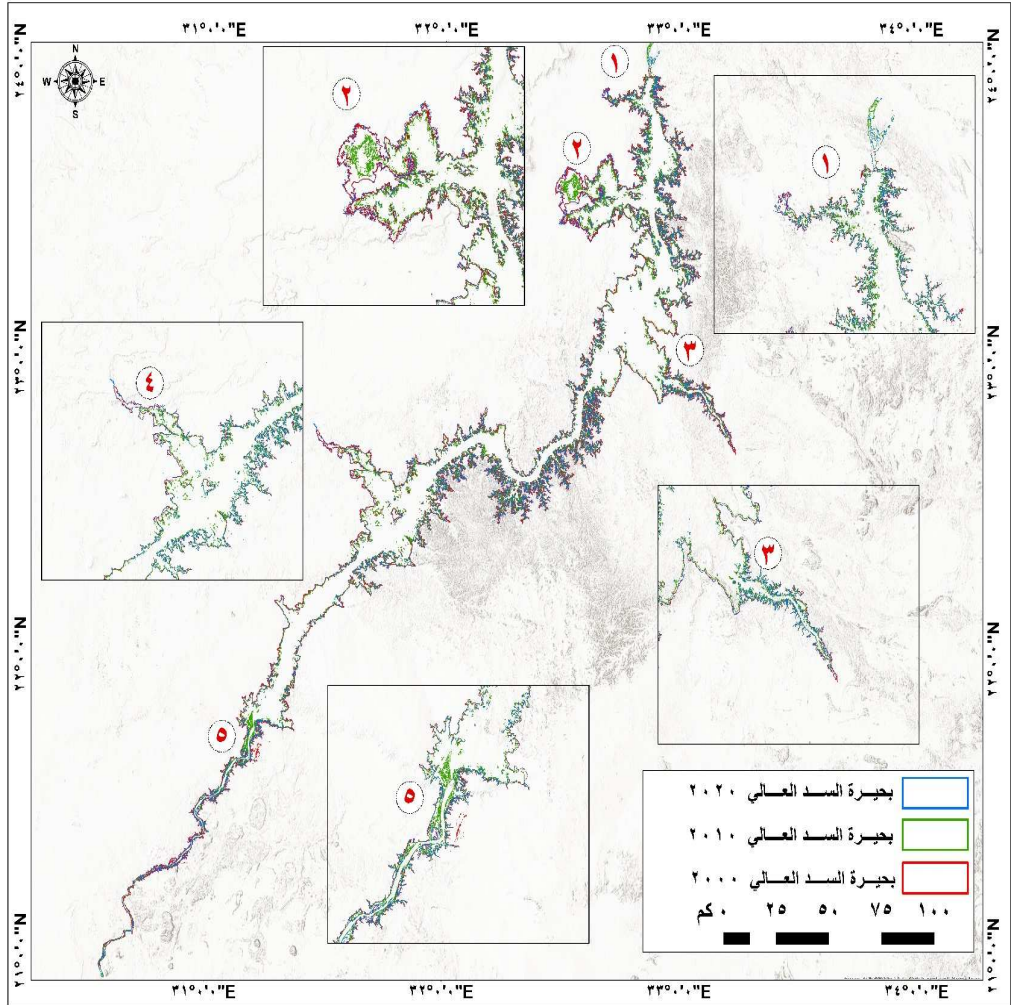
جدول (6) متوسط معدلات التعرية فى منطقة الدراسة خلال الفترة (2000 - 2020)

الجانب السودانى(م/السنة)	الجانب المصرى(م/السنة)	بحيرة السد العالى (م/السنة)	
3.3	7.5	5.8	المتوسط
3.7	10.8	7.9	الجانب الغربى
2.9	4.3	3.7	الجانب الشرقى

المصدر: عمل الطالبة اعتماداً على المرئيات الفضائية Landsat8 عام 2020 والمرئيات الفضائية Landsat7 عامى 2000 و2010 باستخدام برنامج Arc GIS 10.3



كما يتبين من شكل (4) أن هناك تباين واضح فى توزيع الجغرافى للتغيرات التى تتعرض لها البحيرة، فهناك قطاعات تعانى من **تغيرات طفيفة** مثل القطاع الأول ما بين السد العالى وجنوب وادى كركر، ويرجع ذلك إلى لإرتفاع التضاريس بالإضافة لنمو بعض النباتات التى تعمل على تثبيت الرواسب الدقيقة، كما كان لإرتفاع تضاريس الجانب الشرقى دور فى عدم حدوث أى تغيرات فى تلك القطاع، كما هناك قطاعات تعانى من **تغيرات كبيرة واضحة** مثل القطاع الثانى قطاع كلابشة ويرجع السبب فى ذلك إلى إنخفاض التضاريس وانتشار الصخور الرسوبية التى تساعد على انتشار المياه وتسربها وكذلك القطاع الرابع فى منطقة توشكى وذلك لإنخفاض التضاريس وإتساع مسطحها مما يؤدى لتعرضها للتبخر بكميات كبيرة، لذا تبدو المياه وكأنها ضحلة، أما المناطق التى تعانى من **تغيرات متوسطة** منطقة وادى العلاقى أى منطقة القطاع الثالث وذلك لإنتشار الحافات والتلال الجزيرية والجروف الشاطئية، كما يعتبر وادى العلاقى من المناطق ذات الإنحدارات الشديدة نظراً لطبيعته الصخرية، حيث يبلغ متوسط إنحداره ما بين 2: 24 (كليو ومكى، 2004، ص10) وكذلك الحال بالنسبة للمنطقة الممتدة ما بين جندل جمى حتى مدخل البحيرة أى القطاع الخامس وذلك لضيق المجرى وانتشار الإرسابات الطميية، هناك قطاعات لا يحدث فيها أى تغيير وذلك فى المنطقة الممتدة من توماس وعافية حتى شمال توشكى وذلك لضيق المجرى وصعوبة التكوينات الجيولوجية والإرتفاع الواضح لتضاريس الجانب الشرقى، يعد هذا القطاع من أكثر القطاعات خطورة فى الجانب المصرى وذلك لأنه يعانى من خطورة زحف الكثبان الرملية بالإضافة إلى وصول إرسابات الطمى لهذا القطاع مما يؤثر على هذا القطاع ويعرضه فى المستقبل القريب للإطماء بسبب تراكم الرمال والطمى الناجم عن فيضانات النيل.



المصدر: عمل الطالبة اعتماداً على المرئيات الفضائية Landsat8 عام 2020 والمرئيات الفضائية Landsat7 عامي 2000 و2010 باستخدام برنامج Arc GIS 10.3

شكل (2) رصد تغيير خط الشاطئ لبحيرة السد العالي خلال الفترة (2020-2000)

وقد اعتمدت الدراسة الحالية في تقييم مخاطر الفيضان في تآكل شواطئ البحيرة على مؤشر نقل الرواسب (STI) Sediment Transport Index⁽¹⁾ وهو أحد

1- يعتمد في حسابه على المعادلة التالية نقلاً عن gis.stackexchange.com:

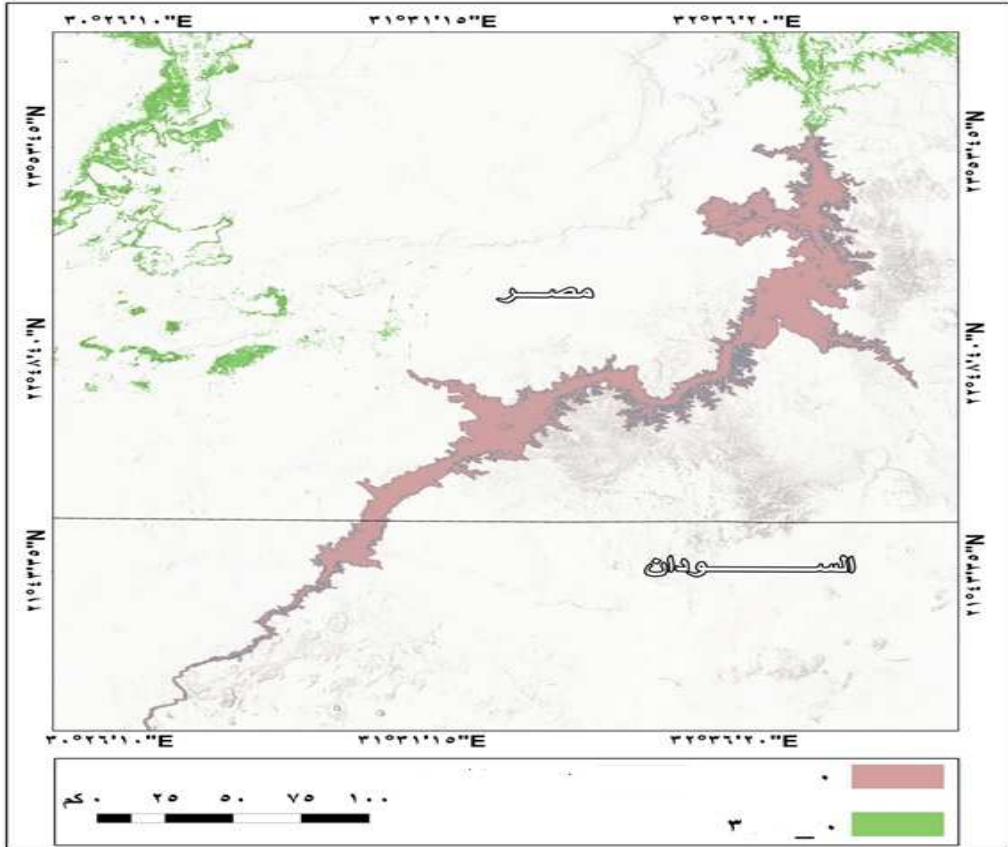
$$STI = [\text{power}(\text{Flow Accumulation-Raster}/22.13)0.6 * (\sin(\text{Slope-Raster})/0.0896)1.3]$$

المؤشرات الهيدرولوجية التي تستخدم لوصف القدرة على نقل الرواسب في المجارى المائية وتقييم مخاطر الفيضانات، فالمنطقة تتعرض لفيضانات بصفة مستمرة وشبه دورية مما يعرضها لخطر التآكل نتيجة الطاقة الهائلة التي توفرها المياه الجارية، ويوضح مؤشر **STI** أن القيم المرتفعة ترتبط بالمنحدرات والتلال شديدة الانحدار وصخور الشست والتكوينات الناعمة في الوديان، وهي مناطق ترتبط بدرجة كبيرة في نقل الرواسب بالتالى تآكل التربة وتدهورها بشكل كبير، أما قيم الصفر فى مرتبطة بالإنحدارات الهينة وصخور ما قبل الكامبرى (الإنديسايت والريولايت)، والحجر الجبرى والدولوميت والحجر الرملى، وهي مناطق تخضع لدرجات مختلفة من القابلية للتآكل ولكنها بشكل عام مرتبطة بتآكل منخفض المخاطر (Bannari, A. Et al, 2018, p.165).

وقد أظهرت نتائج دراسة مؤشر **STI** أن منطقة الدراسة جاءت ذات القيمة صفر كما يتضح من شكل (3) مما يدل على أن الفيضانات المتكررة تتسبب فى تآكل الشواطئ لكن بشكل منخفض، وهذا يعنى أن المسئول الرئيسى عن حدوث التعرية الشاطئية هي الأمواج الشاطئية وليست مياه الفيضانات المتكررة أو المياه الجارية، فالمنطقة ذات إنحدار المستوى وشبه المستوية والهينما يمثل 98% من مساحة المنطقة طبقاً لتصنيف Young, 1972 كما جاء بالفصل الأول، بالإضافة لتكوينات المنطقة الجيولوجية كما جاء فى الفصل الأول والتي يغلب عليها صخور جرانيت، صخور

ينحصر المؤشر ما بين (صفر : 298)، ترتبط القيم المحصورة بين (150 : 298) بالمنحدرات شديدة الانحدار المتكونة من رواسب الشست الناعمة ورواسب الوديان وهي مناطق نقل الرواسب بدرجة كبيرة، بالتالى مناطق **تآكل وتعرية بشكل كبير**، بينما تعبر القيم التي تتراوح ما بين 5 : 25 عن عمليات تآكل **متوسطة تدريجية**، القيم القريبة من 3.5 تعبر عن حركة **تآكل بطيئة** بالتالى تراكم للرواسب، أما القيم الأقرب من الصفر مرتبطة بالصخور البركانية الصلبة والحجر الجبرى والدولوميت والحجر الرملى، تتكون من صخور مختلفة تتعرض لعمليات **تآكل منخفضة** (Bannari, A. Et al, 2018, p.164).

الميتا- الجابرو المتحولة الأندسائية، صخور الديوريت والجابرو المتحولة وصخور الأفيولائية، صخور ذات أصل نارى بركانية متحولة، وحلقات معقدة من صخر السيانيت "صخر أسوان"، صخور نايسترج لحقب الحياه القديمة، بالإضافة لتكوينات حجر جيرى (حجر جيرى ومارل ودلوميت) ترجع للزمن الثالث، وأخيراً التكوينات الرملية والتي ترجع للزمن الرابع، وهذا يدل أن التعرية المائية التي تتعرض لها المنطقة ترجع لحركة الأمواج الشاطئية وليس لمرور مياه الفيضانات المتكررة أو المياه الجارية، مما يؤكد أن لولا تكون البحيرة ما كانت المنطقة تعاني من تلك المعدلات من التعرية بفعل الأمواج الشاطئية، والتي تسبب مع مرور الوقت تراجع الشواطئ لإنظام عامل التعرية الشاطئية.



المصدر: عمل الطالبة اعتماداً على المرئيات الفضائية Landsat8 لعام 2020 باستخدام برنامج Arc GIS

10.3

شكل (3) نتائج دراسة مؤشر نقل الرواسب لمنطقة البحيرة عام 2022



5. التغيرات المناخية وتهديدها على البحيرة:

يمثل التغير المناخي تهديداً خطيراً للعالم كله بصفة عامة وللعالم النامي بصفة خاصة، فمنذ القرن الماضي تسارعت وتيرة التغير المناخي بسبب الزيادة المستمرة في غازات الاحتباس الحراري المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية مما يجعله عقبه أمام عمليات التنمية، فإن ارتفاع الاحتباس الحراري يؤدي إلى ارتفاع متزايد في درجات الحرارة، وتعد الدول التي تعتمد على الزراعة المطرية (البعلية) اعتماداً كبيراً في اقتصادها هي أكثر الدول تضرراً لما يتميز بحساسيته للمناخ وتقلباته، ولهذا تعد دول حوض النيل من أكثر الدول عرضة لخطر التغيرات المناخية، فأكثر من 80% من مساحة الأراضي الزراعية في حوض نهر النيل تقوم على الزراعة المطرية، بجانب الدول الجافة وشبه الجافة التي تعتمد بشكل أساسي في النشاط الزراعي على مياه نهر النيل لإنتاج الغذاء مثل دولتي المصب مصر والسودان في البداية يجب تفهم الوضع في دول المنابع ومدى تأثيرها بالتغير المناخي لما يترتب عليه تدفق المياه إلى بحيرة السد العالي، فقد أظهرت العديد من الدراسات أن نهر النيل شديد الحساسية للتغيرات في درجات الحرارة وهطول الأمطار، حيث يتلقى حوض النيل حوالي 650ملم من الأمطار أي ما يعادل 1900مليار م³ سنوياً لا يصل إلى بحيرة السد العالي سوى 84 مليار م³ سنوياً فقط، مما يجعل كثافة التصريف⁽¹⁾ للحوض يقارب 2كم²/كم² وهذا يعني أنه ذات كثافة تصريفية منخفضة مقارنة بحجم الحوض وحجم التساقط عليه، وذلك يرجع إلى أن

1- كثافة التصريف Drainage Density عند هورتن Horton توضح العلاقة بين أطوال المجاري النهرية ومساحة الحوض، وهذه المعادلة على النحو التالي: $(D = EL / A)$ حيث أن: $D =$ كثافة التصريف $EL =$ الطول الإجمالي للمجاري النهرية $A =$ مساحة الحوض (Morrisawa. M, 1985, P. 137: 140) وقسم أحواض التصريف تبعاً لكثافة التصريف إلى مناطق ذات كثافة تصريف منخفضة (أقل من 8 كم²/كم²)، ومناطق ذات كثافة تصريف متوسطة (من 8 – أقل من 20 كم²/كم²)، ومناطق ذات كثافة تصريف عالية (من 20 – أقل من 200 كم²/كم²)، ومناطق ذات كثافة تصريف عالية جداً (أكثر من 200 كم²/كم²).



مساحة كبيرة من الحوض تقع في منطقة قاحلة شديدة الجفاف مما يتسبب في إرتفاع كميات التبخر، بالإضافة لضياع كميات كبيرة جداً من المياه في منطقة المستنقعات التي يمر بها الحوض، تعد ذبذبة الأمطار من سنة إلى أخرى أو ما يطلق عليه بالإنحراف عن المعدل من الأهمية بمكان لتحديد درجة فاعليته خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة، وتعد أثيوبيا من المناطق المعرضة للذبذبة السنوية والفصلية للأمطار خاصة في الفصل الرئيسي للمطر وهو كيريمت (يونيه إلى سبتمبر)، بسبب وقوعها في المنطقة المدارية من جهة ولأن السبب الرئيسي لسقوط الأمطار عليها هو جبهة الالتقاء المدارية (ITCZ) ومدي امتدادها شمالاً (عطيه، 2006، ص 18).

من المؤكد أن درجات الحرارة سوف ترتفع وستستمر في الإرتفاع مما يزيد من زيادة الخسائر نتيجة تزايد معدلات التبخر، كما يؤثر تزايد عدد السكان السريع وما ينتج عنه من تزايد الطلب على المياه للاستخدامات المختلفة مما يزيد من تفاقم المشكلة، يشير تقرير الأمم المتحدة لعام 2020 أن درجة حرارة القارة الأفريقية ارتفع بمقدار يتراوح ما بين 0.45:0.86 درجة وذلك مقارنة بالفترة (1981 - 2010) (State of the climate in africa,2020,p7)، وأن منطقة شرق أفريقيا ارتفع بها معدل التساقط بنسبة 10-20% مقارنة بالفترة (198.1 - 2010) بينما تتعرض أفريقيا جنوب الصحراء لإنخفاض كميات التساقط (State of the climate in Africa, 2020, p11).

وطبقاً لتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي 2021 (IPCC) أن متوسط مستوى سطح البحر سيستمر في الإرتفاع ومن المحتمل أن يستمر حتى عام 2100، وذلك على مستوى جميع السيناريوهات التي قامت بها الهيئة (IPCC)، وأن أدنى إرتفاع لمستوى سطح البحر يبلغ 28سم بل يتجاوز 1م وذلك في ظل إنبعاثات غازات الأحتباس الحرارى المرتفعة جداً، بينما من المحتمل أن يتجاوز إرتفاع مستوى سطح البحر 2م في حالة الأنبعاثات غاية في الإرتفاع وبحلول عام 2050 سوف يستمر الإرتفاع إلى أن يصل مستوى سطح البحر 5م، وفي ظل إرتفاع درجة حرارة المحيطات

واستمرار ذوبان الجليد سيستمر إرتفاع سطح البحر من 2: 3م وذلك إذا اقتصر الاحترار على 1.5 درجة، أما إذا زاد عن 2 درجة فسوف يرتفع منسوب البحر من 2: 6م، بل من المحتمل أن يتجاوز 19: 22م وذلك فى حالة الأحترار المرتفع للغاية مع إرتفاع درجة الحرارة 5 درجات (Climate Change 2021, 2021,P41).

كما تشير التغيرات المتوقعة أن بحلول عام 2025 سوف تؤدى زيادة تركيزات ثانى أكسيد الكربون إلى زيادة درجة الحرارة بمقدار 1 درجة فى حوض النيل، مما يتسبب فى زيادة معدلات التبخر وإحداث زيادة طفيفة فى معدلات تساقط الأمطار بنسبة 2% على حوض النيل الأزرق، بينما يزيد بنسبة 5% على منطقة هضبة البحيرات الأستوائية، إلا أن هناك دراسات أخرى أظهرت أن عام 2025 سوف يزيد تدفق النيل الأزرق بنسبة تتراوح ما بين 9: 15%، بينما ينخفض التدفق القادم إلى بحيرة السد العالى بنسبة 10:50% وذلك نتيجة إرتفاع درجة الحرارة وما يترتب عليه من إرتفاع معدلات التبخر (Khir-Eldien and Zahran,2017,p570).

وهذا دفع العلماء إلى تحليل العديد من نماذج وسيناريوهات الانبعاثات لعام 2030م، ونتج عنها أن احتمالية الترطيب أعلى من احتمالية الجفاف فى حوض النيل الأزرق وأنه سيكون هناك تغيير مكانى فى معدلات سقوط المطر على النيل الأزرق يتراوح ما بين (2.14: 10.65%)، وسيتغير فى النيل الأبيض بنسبة (-1.43: 9.94%) (Khir-Eldien and Zahran,2017,p570)، وهذا يتفق مع دراسة (Beyene et al,2007) وقد ذكرت أن معدلات التساقط سوف ترتفع فى النصف الأول من القرن الحادى والعشرين وذلك خلال الفترة (2010: 2039)، بينما ينخفض خلال الفترة من عام 2070: 2099 وذلك بمقدار 40% مقارنة بالفترات السابقة، وذلك لإرتفاع درجات حرارة الحوض بنهاية القرن حوالى 5.8 درجة (Beyene et al,2007, p. 11).

وقد أثبتت دراسة Gelete et al,2020 بعد تطبيق سته نماذج على منطقة حوض النيل الأزرق أن مع حلول عام 2100م، أن هناك تغيير تدريجي في كميات سقوط الأمطار يتراوح ما بين (- 11% إلى 44%) مما يدل على أن سقوط الأمطار في حوض النيل الأزرق متقلب للغاية، إلا أن مع إرتفاع درجات الحرارة بمقدار 2.3 درجة سيتسبب في إرتفاع معدلات التبخر بنسبة 16%، مما يشير إلى أن وضع التساقط والتبخر في حوض النيل الأزرق متناقضان، أما إذا زادت الحرارة بمقدار يتراوح ما بين 2.4: 3.6 درجة مئوية فمن المتوقع زيادة مقدار التبخر بنسبة 17.8%، ومن المحتمل زيادة تدفق المياه في موسم الجفاف بنسبة 64%، وينخفض في موسم الرطوبة بنسبة 19%، وهذا يعنى أنه خلال الفترة من يونيو حتى أغسطس سيكون هناك مزيد من مخاطر الفيضانات (Gelete et al,2020, p 1541).

كما أثبتت العديد من الدراسات أن درجة حرارة المحيط الهندي هي المصدر المهيمن على تقلب المناخ في شرق القارة الأفريقية، وأن درجات حرارة سطح البحر تحدد جزئياً بواسطة التذبذب الجنوبي لظاهرة النينو **ELNino** الناتجة عن فروق الضغط بين شرق المحيط وغربه، وتشير قيم مؤشرات الدراسات الخاصة بمنطقة مرتفعات أثيوبيا أن أحداث النينو وما يرتبط بها بشذوذ درجات الحرارة ترتبط بشدة مع فترات سقوط الأمطار في الصيف (يوليو/ سبتمبر)، وأن إرتفاع درجات حرارة سطح المحيط الهندي يساهم في حدوث شذوذ سلبي في سقوط الأمطار، لكن درجات حرارة سطح المحيط لا ينتج بإستمرار حالات شاذة متوقعة حيث يحدث التباين بشكل فجائي ومن عقد لآخر (Khir-Eldien and Zahran,2017,p. 550)، وقد أكد تقرير الهيئة المعنية بالتغير المناخي IPCC عام 2021 أن تغيرات وتقلبات سقوط الأمطار المرتبطة بظاهرة النينو سوف تزداد وتتضخم في النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين (Climate Change 2021, 2021, P.41).

ومن خلال السرد السابق يمكننا التأكيد على أن منطقة بحيرة السد العالي تتأثر بالتغيرات المناخية تأثر كبير كنتيجة حتمية للتغير الذي يطراً على دول المنابع سواء

المناخ الأستوائية أو المناخ الأثيوبية التي تغذى البحيرة بما يعادل 80:90% من تدفق المياه الواردة للبحيرة، وللوقوف على التباينات التي تتعرض لها البحيرة تبين من حساب مقدار التغيير⁽¹⁾ لدرجات الحرارة والتبخر والأمطار أن درجات الحرارة ارتفعت بما يعادل 0.037 أى بنسبة 3.7% وذلك خلال الفترة 1986 حتى عام 2017، ومن المؤكد أنها سوف تستمر فى الإرتفاع كنتيجة حتمية لزيادة معدلات الاحترار العالمى، مما يؤثر على إرتفاع معدلات التبخر من البحيرة بمقدار 0.75 أى بنسبة 75% وذلك خلال نفس الفترة 1986 حتى عام 2017، فقد وصلت كمية الفاقد السنوى من المياه عن طريق التبخر بالبحيرة كما ذكر (القطب، 2010) إلى 18 مليار م³ وذلك عام 2017 وهو معدل ضخم جداً خاصة مع ظروف التغييرات المناخية المتزامن مع الزيادة السكانية السريعة وما ينجم عنها من زيادة معدلات السحب اليومي للاستخدامات المتعددة، فى الوقت الذى زادت معها معدلات التساقط بمقدار 8.96 أى بنسبة 896% وذلك خلال الفترة من 1991م وحتى عام 2015، قد يكون الرقم مبالغ فيه لكنه يتوافق مع الظروف المناخية لحوض البحيرة والذى يقع ضمن النطاق الصحراوى وما يتسم به من ندرة الأمطار لسنوات بل لعقود وإن سقط يكون فى شكل رحات قوية، فقد بلغ حجم التساقط على محطة أسوان 5.08 ملم/ سنوياً عام 2015 وذلك من بعد العدم، وبدأت تسجل معدلات تساقط عام 1991م بكمية لا تتجاوز 0.5 ملم/ سنوياً مع تزايد سنوى طفيف إلا أنها تعرضت لحالة عدم استقرار فى السنوات الأخيرة ذلك نتيجة التغيير الكبير فى معدلات التساقط، يرجع ذلك لوقوع المنطقة تحت تأثير التيار النفاث شبه الاستوائى كما حدث فى عام 2013م، والذي مر من خلال المناطق شبه الاستوائية فى غرب ووسط أفريقيا مصحوباً بنطاق ضغط منخفض بارد فى طبقات الهواء العليا قادم من جنوب اوروبا فى حين هيمنت الرياح الموسمية السودانية على منطقة البحر الأحمر، مما أدى إلى تكوين عاصفة رعدية ممطرة ضربت أجزاء كثيرة من صعيد

1- مقدار التغيير = (الحاضر - الماضى)/الماضى، ولتحويل الناتج لنسبة مئوية يضرب الناتج * 100

مصر، الصحراء الشرقية والبحر الأحمر وجنوب سيناء (Moawad et al, 2014,p18)، مما أدى إلى حدوث فيضانات عارمة دمرت شبكة الطرق.

ثانياً: تأثير سد النهضة على بحيرة السد العالي:

بعد بناء سد النهضة من المتوقع حدوث تغير في الوضع المائي في بحيرة السد العالي ومصر، فشيّد سد النهضة على النيل الأزرق والذي يسهم بنحو 50 مليار م³ سنوياً بسعة تخزين 74 مليار م³ في مصر والسودان، مما يعمل على تقليص حصة مصر من المياه وما لهما من تأثير كبير على الأمن المائي، بالتالي سيؤثر على متوسط نصيب الفرد من موارد المياه العذبة، بجانب أسباب خاصة في مصر كالنمو السكاني المتزايد ومحدودية الموارد وتغير المناخ، ومن المتوقع أن تؤثر عملية ملء السد تأثيراً خطيراً في مدى توافر المياه بمصر، لأنه سوف يسبب عجز في المياه ويحدث نقص تراكمي للمياه الواردة إلى مصر من 42 مليار م³ إلى 27 مليار م³ بمقدار تخفيض يقرب بنحو 15 مليار م³ (Wheeler et, 2020, p.5)، كما يتسبب في خفض نصيب الفرد من المياه ومن ثم ستؤثر على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

بلغ نصيب الفرد سنوياً من المياه 585 م³ وذلك عام 2018 ومن المتوقع أن يصل إلى 496 م³ سنوياً عام 2025 مع دخول مصر فعلياً مرحلة الشح المائي (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021، ص 180)، أي من الدول الأكثر عرضة للتهديد بسبب الزيادة السكانية السريعة، ومع تزايد المخاوف بشأن تغير المناخ والتأثيرات المحتملة على نقص المياه خاصة وأن مصر تعاني من عجز مائي يقدر بحوالي 10 مليار م³ / سنوياً، مما سيعرض مصر والبحيرة لفتحات جفاف شبيهة لفترة الثمانينات وسوف تصمد البحيرة في السنوات الأولى، لكن نتيجة لإرتفاع معدلات التبخر والتي تتجاوز 12.5 مليار م³ سنوياً، مع تزايد السحب اليومي من البحيرة يخرج منها ما بين 80: 240 مليون م³ / يومياً وذلك عام 2015 (ar.m.Wikipedia.org)، كنتيجة حتمية لتزايد الحجم السكاني وتزايد مشروعات التنمية مما يزيد من حدة المشكلة، سيدفعنا ذلك إلى الاعتماد المتزايد إلى استخدام موارد المياه غير التقليدية مثل مياه

الصرف الزراعي المعاد تدويرها ومياه الصرف الصحي المعالجة ومياه البحر المحلاة، وهذا يتطلب ضرورة رفع الوعي العام وتبني تدابير وأنظمة بيئية صارمة للغاية للحفاظ على الحد الأدنى من معايير جودة المياه.

الأسوأ في حالة ملء إثيوبيا خزان السد في مدة خمس سنوات كما خططت إثيوبيا، سيزيد معدل النقص التراكمي لمياه السد العالي بأسوان إلى 92 مليار م³ موزعة على مدى عدة سنوات، وكذلك سرعان ما سينخفض منسوب المياه في بحيرة ناصر إلى 147م فيتعذر تعويض الفاقد من المياه، وعلاوة على ذلك سيكون لملء سد النهضة الأثيوبي الكبير وتشغيله تأثيراً سلبياً في إنتاج السد العالي من الطاقة الكهرومائية، فتستخدم المياه في إنتاج 12726 جيجاوات/ساعة من الطاقة الكهرومائية وفقاً لبيانات 2018/2017، ويبلغ إجمالي قدرات الطاقة الكهرومائية 2832 ميجاوات ويحظى السد العالي بالنصيب الأكبر والذي يقدر 2100 ميجاوات أي بنسبة 74% من قدرات الطاقة الكهرومائية المنتجة في مصر في حال استغرق عملية ملء سد النهضة خمس سنوات، ستصل التكلفة المرتبطة بإنخفاض إنتاج السد العالي من الطاقة الكهرومائية بعد عشر سنوات من عملية الملء إلى نحو 16.4 مليار دولار، مما يعيق قدرة مصر على ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الموثوقة والمستدامة (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021، ص 181).

كما سيؤثر بناء سد النهضة على عملية الترسيب والتعرية، فحجم الرواسب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم الفيضانات الواردة، فالطمي النيلي الذي يرسب سنوياً في بحيرة السد العالي سوف يحجز بالكامل أما سد النهضة داخل الأراضي الأثيوبية والذي يتراوح ما بين 134 : 250 ألف م³/ سنوياً، مما سيؤثر على عمر سد النهضة بالسلب نتيجة للأطماء الشديد والذي قدر عمره بما لا يتجاوز 70 سنة فقط، بينما يزيد من عمر السد العالي (شراقي، 2018، ص 9).

علاوة على أضرار حرمان مصر حقها في الكنز المدفون تحت مياه البحيرة على الرغم من عدم استغلاله حتى الآن، لكن يوماً ما سوف تتوافر الإمكانيات اللازمة ويتم استغلالها، بجانب حدوث تغير جذري في هيدروليكة فعل المياه، فتدخل البحيرة بكامل قوتها مندفعة فتتحول من عملية الإرساب إلى النحت بالتالي سوف تعمل على إعادة توزيع الرواسب التي تم ترسيبها من قبل، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النحت في الجزر الموجودة بالبحيرة خاصة الموجودة عند مدخل البحيرة في الجانب السوداني مما سيؤثر على مساحتها وأنماطها، فنتيجة لعمليات الإطماء المتزايدة ظهرت الجزر ذات النمط الصخري . الرسوبي، لذا من المتوقع اختفاء هذا النمط تدريجياً بجانب تزايد معدلات النحت في ضفاف البحيرة كنتيجة حتمية لمرور المياه بكامل قوتها.

وتكمن الخطورة الأكبر في تخزين المياه أمام سد النهضة داخل الأراضي الأثيوبية، على تلوث المياه وارتفاع نسب العناصر والمعادن الثقيلة كنتيجة حتمية لتخزينها أعلى صخور غنية بالمعادن والعناصر الثقيلة، مما يؤثر على كفاءة وجودة المياه المنصرفة فيما بعد لنهر النيل.

قامت دراسة (Negm & Elsahabi, 2019) بالعديد من السيناريوهات للوصول لصورة محتملة لتأثير سد النهضة على الوضع في مصر، وتم عمل دراسة محاكاة بناء سد النهضة وأثره على كمية الرواسب المترسبة، بعد دراسة الانحدار وسرعة المياه، وعمل مقارنات بين القطاعات الطولية والعرضية، أظهرت النتائج إنخفاض في كمية الرواسب المترسبة (إنخفاض في مستويات الطبقة السفلية) مصحوبه بزيادة في معدلات التعرية، وأن أى تقليل في كمية التدفق بمقدار 5-10% يؤثر في معدل الترسيب السنوي بنسبة 60-65%، بالتالي تنخفض كمية الرواسب بنسبة 25-27% عام 2030م، وبنسبة 52-55% عام 2040م، تصل إلى 76-81% عام 2050م، بينما يصل أقصاه 90-97% عام 2060م وذلك مقارنة بحجم الترسيب عام 2019م، أى أن كمية الرواسب تتعرض للإنخفاض بمقدار 25-30% / 10 سنوات، إلى أن ينعدم وصوله تماماً عام 2050-2060م مما يزيد من عمر بحيرة السد العالى (Negm & Elsahabi, 2019, p.272)

ثالثاً: فرص الاستفادة من بحيرة السد العالى:

تعانى منطقة الدراسة من تدنى مستوى التنمية للغاية وعدم الأهتمام بها لفترات طويلة على الرغم من إمتلاكها العديد من المقومات التى تساعد على تنميتها وتجعلها من أهم أقاليم مصر للاستثمار والاستغلال الاقتصادى خاصة وأنها من المناطق ذات الحساسية الشديدة للدولة، والتى يجب أن تتم عملية التنمية بعناية، مع مراعاة البعد البيئى جيداً وذلك لما قد يؤثر على نهر النيل والسكان فى مصر كلها، بدأت الحكومة فى الفترة الأخيرة تسعى للأهتمام بالمنطقة . وإن كان مازال محدود . فى محاولة للاستفادة من إمكانات المنطقة الغير مستغلة، جاءت أهم مجالات الأستفادة من منطقة الدراسة كالتالى:

1. الاستفادة من تراكمات الطمي:

كان لوجود كميات كبيرة من طمي النيل خلف السد العالى تكفى لاستصلاح ملايين الأفدنه من الصحراء المصرية كان لابد من التفكير فى مشروع قومى لكيفة الاستغلال الأمثل لذلك، وقد توصلت دراسة (Elba et al.,2017) أنه لابد من إزالة أكثر من 6.6 مليار³ وذلك لتوفير مساحة قدرها 355 كم² من مساحة البحيرة بالتالى تقليل خسائر التبخر بمقدار 1.1 مليار³، وزيادة السعة التخزينية للبحيرة والحقيقة أن إزالة الرواسب لا يقلل من خسائر التبخر الفادحة، لكنه يمنع إنسداد مدخل البحيرة نتيجة لتكون الدلتا الجديدة فى منطقة النوبه (Elba et al., 2017, p 244) ، لذا تم وضع عدة مقترحات يجب أن تخضع لدراسات مستفيضة حتى يتسنى أختيار أفضل بديل لمثل هذا المشروع القومفنياً واقتصادياً، مع الأخذ فى الأعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية التى لا تقل أهمية عن البعد الاقتصادى والتى قد تؤثر تأثيراً مباشراً عند اختيار المشروع الأمثل، لتقليل حدة التأثير السلبي الكبير الناتج عن إنشاء السد العالى.

المقترح الأول هو عمل مشروع التكريك الرواسب داخل الأراضى السودانية، وقد يمثل هذا المشروع جدوى اقتصادية ملموسة، كما يمثل تكاملاً مصرياً - سودانياً حقيقياً

لصالح مصر والسودان ويتطلب هذا لاتفاق مع السودانيين، أما بالنسبة للقطاع الممتد داخل الأراضي المصرية فإن عمليات التكريك تكون صعبة ومكلفة جداً أى غير جدوى اقتصادية، وذلك لأن أى كمية لا تُزيد من كميات التخزين الحى ببحيرة ناصر ولن تقلل فى نفس الوقت من معدلات التبخر حيث إن مسطح البحيرة لن يتأثر، بالإضافة إلى أن عمق المياه يصل إلى أكثر من 70 متراً مما يجعل تكلفة تكريك تكون مرتفعة جداً؛ لذا يجب أن تشمل الدراسات على كميات الطمي الموجودة داخل الأراضي المصرية، والتي بناء على الدراسات والقياسات العلمية المتاحة حالياً لا تتخطى 60 مليون م³.

وقد اقترحت دراسة (Abulnaga and ElSammany, 2004) تجريف واستخراج رواسب البحيرة باستخدام تقنيات التعدين الحديثة فيما يعرف "بالتجريف الهيدروليكي" باستخدام المضخات الضخمة، ستسمح خطوط الأنابيب العائمة⁽¹⁾ من ضخ الرواسب إلى أحواض مصممة هندسياً، كما أوصت الدراسة باستخدام نظام ضخ بقوة 20ميجاوات لنقل 10مليون م³ من الرواسب إلى الشاطئ القريب وذلك بعد توفير مشروع للطاقة الشمسية بالمنطقة غنية بذلك لتوفير الكهرباء اللازمة للمشروع حتى ينتهى الاستفادة من الطمي فى عملية تسميد المناطق القريبة من شواطئ البحيرة وكذلك فى عملية الصناعة (Abulnaga and ElSammany, 2004, pp 1:14).

أما المقترح الثانى فهو ردم أخوار بحيرة ناصر التى يقل عمق المياه بها عن 8م سواء من ناتج التكريك أو من ردم خارج البحيرة، وقد يؤدى هذا الاقتراح إلى تقليل مسطح البحيرة بنسبة 20% كحد أقصى وبالتالي تقليل فواید التبخر بهذه النسبة، لكن يعيب هذا البديل أن مكعبات الردم ستنتج 12 مليار متر مكعب مما يمثل تكلفة مادية باهظة إضافة إلى تقليل سعة التخزين الحية للبحيرة بهذا المقدار.

1- يتطلب تجريف الطمي من البحيرة لتوفير خطوط أنابيب عائمة ذات أقطار كبيرة تجمع بين خفة الوزن والقوة والمرونة لاستيعاب تقلبات مستويات المياه فى البحيرة وتكون اقتصادية فى ذات الوقت، لذا يفضل استخدام أنابيب من مادة البولى إيثيلين ذات قطر 1200مم بمعدل ضخ 1.1 ميجا (10) (Abulnaga and ElSammany, 2004, p 10)

المقترح الثالث عمل سدود ركامية عند مداخل الأخوار لتقليل مسطح البحيرة بأقل تكلفة ممكنة من خلال استغلال الجزر المنتشرة عند مداخل الأخوار، بالإضافة لتقليل معدل التبخر من مسطح البحيرة، وهذا المقترح يتميز بجدوى اقتصادية مرتفعة مقارنة بالمقترح الثانى إضافة إلى أنه يمكن معه زيادة الضاغط الهيدروليكي على توربينات السد العالى بنفس حجم المياه المخزنة وبالتالي زيادة معدلات توليد الطاقة الكهرومائية من محطة توليد السد العالى الكهرومائية، لكن يعيب هذا المقترح أيضا أنه مثل المقترح الثانى سوف يقلل من السعة الحية للبحيرة والتي يمكن عمل بوابات فى السدود الركامية عند مداخل الأخوار لزيادة سعة البحيرة فى حالات الطوارئ فقط، وسينجم عن هذا البديل مساحة من الأراضى تقدر بحوالى 300 ألف فدان خلف السدود الركامية يسهل ربيها بالراحة حال إمتلاء البحيرة بالمياه، ولكن استصلاح أراضٍ فى هذه المنطقة قد يكون له تأثير سلبي على نوعية مياه بحيرة ناصر ناتجة عن صرف الأراضى الزراعية ووجود تجمعات سكانية على حدود البحيرة، ويمكن فى هذا الأمر البدء بعدد بسيط من الأخوار كمرحلة أولى لتقييم المشروع وما يستجد من معوقات أثناء التنفيذ والناجمة عن تطبيق الدراسات على أرض الواقع (القطب، 2010، ص ص78: 79)

وقد أظهرت دراسة الرواسب الطينية والطينية والرملية وكذلك بعض مكونات الرمال السوداء، وبفصل مكوناتها أثبتت وجود ثلاثة من المعادن المشعة هي يورانيوم ثوريانيت . مونايزيت، تتراوح نسبتها ما بين 3% فى الرواسب الطينية إلى أكثر من 15% فى الرواسب الرملية بالإضافة إلى ثلاثة من المعادن الاقتصادية هي الزركون . الماجهيميت . الألمينيت ومن هذا يتضح الأهمية الاقتصادية والصناعية الكبيرة لتلك الإرسابات، والجدير بالذكر أن وجود مثل تلك المواد المشعة فى رواسب الطمي يعتبر أحد عوامل تنشيط المواد العضوية بها وجعلها فى صورة مهضومة وسهلة الامتصاص بالنبات مما يزيد من خصوبة التربة (القطب، 2010، ص 79).

كما خرجت بعض الدراسات تشير إلى إحتواء البحيرة على ثروات تعدينية بكميات هائلة خاصة معدن الذهب وذلك من خلال الطمي المتراكم خلف السد العالي، مشيراً إلى أنه يمكن استخراج نحو 300 جرام ذهب من الطن الواحد، بناءً على تحليل حوالى 170 عينة من الطمي، فأتجهت سفينه أبحاث خاصة من استراليا لأخذ عينة من الطمي الموجود خلف السد العالي لعمل أبحاث عليها خارج مصر، وكانت نتيجة الأبحاث أذهلت الكثير وهى أن كل 1 سم³ يحوى كثافة معدن الذهب بمقدار 18 جرام، وكثافته البلاتين بمقدار 22 جرام، وكثافة الطمي بمقدار 5.2 جرام، أن القيمة الاقتصادية من ناحية تكلفة استخراج الذهب من بحيرة ناصر أقل تكلفة من استخراجه من العروق والصحراء، وذلك لأن استخراج الذهب من الطمي يعتمد على الضخ عن طريق أنابيب مياه ضخمة يتم سحبه إلى الشاطئ كما توجد حالياً تكنولوجيا صينية حديثة لاستخراج الذهب من الطمي (www.dostor.org).

2. الثروة السمكية وإمكانات التنمية فى بحيرة السد العالي:

تعد بحيرة السد العالي من أهم مصايد الأسماك فى مصر، وتتميز البحيرة بحكم تواجدها فى منطقة صحراوية عن غيرها من البحيرات الصناعية الأخرى بعدم وجود الغابات التى تعيق عمليات الصيد والملاحة، بجانب الظروف الجغرافية والبيئية والبيولوجية المناسبة لنمو وتكاثر الأسماك، علاوة على وجود الخيران التى تنتشر على ضفتى البحيرة، وتعد هذه الخيران هامة جداً فى تنمية الثروة السمكية نظراً لهدوء مياهها وقلة التيارات المائية بها الأمر الذى يجعلها بيئة مناسبة لتكاثر ونمو الهائمات النباتية والحيوانية واستغلالها كمرابى سمكية طبيعية

تفوق مساحة بحيرة ناصر جميع البحيرات الطبيعية الموجودة فى مصر إلا أن إنتاجها السمكى لا يمثل سوى 1.3% من الإنتاج السمكى المصرى حيث بلغ حوالى 18.7 ألف طن من إجمالى الإنتاج السمكى المصرى والمقدر بحوالى 1.45 مليون طن عام 2013م وانخفض إلى 15.1 ألف طن أى ما يمثل 2% من الإنتاج السمكى فى مصر الذى بلغ 1.8 مليون طن وذلك عام 2017م، على الرغم أن المسح الذى أجراه

الخبراء اليابانيون أكد أنه يمكن الحصول علي 80:100 ألف طن من الأسماك سنويًا إذا تم وضع ضوابط للصيد وإمداد البحيرة بصفة دائمة بزريعة، كما يجب الاستغلال الكامل للبحيرة لأن معظم الإنتاج السمكي يصطاد من الأخوار والمناطق الشاطئية الضحلة التي تقدر 25-30 % من إجمالي المساحة الكلية للبحيرة (محمد وآخرون، 2019، ص 250).

أوضحت الدراسات الأولية أن إلقاء حوالي مليون زريعة من أسماك البلطي يؤدي إلي زيادة الإنتاج بحوالي 18.5% في المناطق التي ألقيت فيها الزريعة، ويوجد في البحيرة ثلاثة مفرخات سمكية في صحاري وجرف حسين وأبوسمبل لإنتاج زريعة بلطي النيل، ينتج كل مفرخ 10 مليون زريعة سنويا أي 30 مليون زريعة تطلق في البحيرة لتعزيز مناطق الصيد وتعظيم الإنتاج خلال الفترة من يونيه وحتى نهاية العام (كتاب الهيئة العامة لتنمية بحيرة ناصر، 2000، ص 19)، (ناصر، 2015، ص 88).

وتتركز مراكز صيد الأسماك في إقليم بحيرة ناصر في مجموعة كبيرة من المصايد السمكية ممثلة في دابود ودهميت والامبركاب وخور كلابشة خور الرحمة ومرواو ووادي أبيض ومارية وجرف حسين وكشتمنة والدكة وخورالعلاقي والمحرقه وسيالة والمضيق ووادي العرب وكورسكو وتوماس وأبوحنظل والديوان وعافية والدير والجنيحة وإبريم وعينية ومصمص وتوشكي وأرمينا وأبوسمبل وبلانه وأدندان (عطيه، 2012، ص 7).

تقسم مصايد بحيرة ناصر إلى منطقتين رئيسيتين هما: **المنطقة الأولى** (المنطقة الشاطئية) وتمثل 20% من مسطح البحيرة وتقدر مساحتها بحوالي ربع مليون فدان وتعد المنطقة الأساسية لعمليات الصيد اليومية، **المنطقة الثانية** (المنطقة العميقة) وتمثل نحو 15% من مسطح البحيرة وتقدر مساحتها بحوالي مليون فدان ويتوافر بها القاعدة الغذائية الطبيعية (الهائمات النباتية والحيوانية)، وعلى الرغم من ذلك ينخفض بها الأصناف القادرة على التغذية الطبيعية فتقدر مساحة المزارع السمكية بحوالي 0.1 مليون فدان، وقد ساعدت الظروف البيئية وانتشار الخيران بها على قدرة البحيرة وازدهار

القاعدة الغذائية الطبيعية وارتفاع خصوبة مصايدها، الأمر الذى أدى إلى زيادة القدرة الإنتاجية لمصايد البحيرة، وساعد على ذلك حجم المياه فى البحيرة والذى يعد من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة تأثيراً مباشراً على المصايد، حيث توجد علاقة طردية بين منسوب المياه والطاقة الإنتاجية السمكية لمصايد البحيرة (محمد وآخرون، 2015، ص 18).

وقد أكدت الدراسات العلاقة الطردية بين منسوب البحيرة وإنتاج الأسماك حيث ينخفض الإنتاج مع إنخفاض منسوب المياه، ويرجع ذلك إلى انحسار المياه عن المناطق الضحلة فى الأخوار التى تعتبر مرابي لتكاثر ونمو الأسماك كما أنها مناطق الصيد التقليدية المناسبة لحرفة الصيد المستخدمة فى البحيرة (عطيه، 2012، ص 9).

يتكون **التركيب الصنفى** للمصيد السمكى للبحيرة من ثلاثة أصناف رئيسية هى **أسماك البلطى** والتى تحتل المرتبة الأولى فى الإنتاج، يمثل إنتاجها حوالى 53.7% من إجمالى المصيد رغم تذبذب كميته من سنة لآخرى ومن موسم لآخر حيث تزداد نسبة المصيد شتاءً وذلك خلال شهور يناير حتى مارس، **أسماك الساموس** (قشر البياض) والتى تحتل المرتبة الثانية يمثل إنتاجها حوالى 8.8% ويتسم بتذبذب كميته من المصيد سنوياً وتزداد نسبة المصيد منها صيفاً خلال شهور يونيه حتى أغسطس، **أسماك اللبيس** وينتج المصيد منها حوالى 2.6% من الإنتاج السمكى لبحيرة ناصر وذلك خلال الفترة من 1995-2013 (محمد وآخرون، 2015، ص 21).

لذا لابد من رفع كفاءة موانى الصيد القائمة وإنشاء موانى جديد فى المنطقة خاصة بين منطقتى جرف حسين وأبوسمبل نظراً لطول المسافة وذلك لخدمة الصيادين والمحافظة على الأسماك طازجة من المصيد، لذا يمكننا استخدام بعض جزر البحيرة لتكون نقط تمرکز للدولة داخل البحيرة لإحكام الرقابة والسيطرة على البحيرة لمنع عمليات التهريب والتى زادت معدلاتها فى الفترات الأخيرة مما أثر على قدرة الدولة فى التحكم أو السيطرة على كمية الأسماك المستخرجة من البحيرة، وذلك مثل جزر جرف حسين وجزر منطقة قسطل.

إلا أن يعوق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية مشكلة حدودية خلفها الاستعمار عادة ما تظهر على الساحة السياسية والاقتصادية من آن لآخر، ألا وهي مشكلة **نتوء وادي حلفا** سمي بذلك نسبة لمدينة وادي حلفا التي تبعد 22 كيلومترا إلى الجنوب من الحدود، هو نتوء في الحدود الدولية بين مصر والسودان على مجرى نهر النيل، وقد نجم هذا النتوء نتيجة لترسيم الاستعمار البريطاني للحدود بين مصر والسودان عام 1902م، وذلك بوضع تلك المنطقة تحت الإدارة السودانية، بينما مصر تتمسك بحدود عام 1899م وهو اعتماد خط عرض 22 شمال خط فاصل بين مصر والسودان، يمتد هذا النتوء على شكل إصبع على جانبي المسار الأصلي للنهر بمساحة قُدرت 210 كم²، يحاوطها 52 قرية في المنطقة منهم 24 قرية غرب النيل و28 قرية شرق النيل تعرضت جميعها للغمر نتيجة لتكون بحيرة السد العالي وأرتفاع المنسوب أمام جسم السد، مثل قرية فرس www.wikiwand.com، وهذا يجعل الصيادين السودانيين عرضه للمساءلة القانونية من قبل الجانب المصري عند عبورهم للحدود الشمالية، وكذلك الصيادين المصريين يتعرضوا للمساءلة القانونية من قبل الجانب السوداني عند عبورهم الجانب السوداني مما يسبب القلق وعدم استقرار، خاصة في ظل عدم التوصل إلى حل جذري لتلك المشكل مما يدفع الصيادين إلى البعد عن القيام بحرفة صيد الأسماك، وتوحش الأسماك داخل البحيرة.

لذا يجب على وزارة الزراعة وضع خطة لإدارة مصايد بحيرة ناصر تبعاً للنهج البيئي لمصايد الأسماك، وذلك من خلال وضع ممارسات صيد رشيدة للحفاظ على المخزون السمكي بالبحيرة، وتعظيم القيمة المضافة من المصيد مع الأخذ في الاعتبار النواحي الاجتماعية والإقتصادية للصيادين، على أن تشمل الخطة على عدد من التدابير اللازمة لتحقيق بعض الأهداف مثل رفع مستوى أعمال المراقبة داخل وخارج البحيرة، وإنشاء مناطق إنزال جديدة لتوفر زمن رحلة الصيد، والاهتمام بعمليات تداول الأسماك للحفاظ على جودة المنتج من خلال توفير الإمكانات المادية والبشرية مع رفع مستوى التعليم

والاهتمام ببرامج التوعية والإرشاد، وتوفير وسائل التأمين الصحي على الصيادين بالتوافق مع مراجعة التشريعات ووضع عقوبات متدرجة بالقانون للمخالفين.

3. النشاط السياحي وسبل تنميتها:

يمتلك إقليم البحيرة العديد من مقومات الجذب السياحي والذي يُمكن المنطقة من صناعة السياحة وتنميتها بشكل يجعلها من أوائل المقاصد السياحية عالمياً، فكان للموقع الجغرافي الذي يتوسط قارات العالم القديم (آسيا - أفريقيا - أوروبا) تأثيره على تكلفة الرحلة، كما كان للموقع الفلكي أثره على المناخ خاصة عنصرى الحرارة والرطوبة لما لهما من تأثير كبير على عملية الجذب السياحي، خاصة من الدول الأوروبية التي تعاني من انخفاض في درجات الحرارة على مدار السنة وهذا يجعلها من أهم مناطق الطلب السياحي (شوهدي، 2006، ص5)، يعد المناخ هو العنصر الذي على أساسه يمكن تحديد موسم السياحه، فدائماً ما تتجه السياحة من المناطق الباردة الأقل حرارة إلى المناطق الدافئة الأعلى في الحرارة ذات الشمس الساطعة، بالإضافة إلى عنصر الرطوبة ومدى تأثيره على إحساس السائح بالراحة، لذا اعتمدت الدراسة على مقياس Oliver عام 1981م التي تربط بين الحرارة والرطوبة النسبية وتطبيق المؤشر⁽¹⁾، تبين أن المنطقة تبعث الشعور بالارتياح التام خلال 5 شهور من السنة أى خلال الفترة (نوفمبر حتى مارس)، أى ما يعادل 41.6% من العام فقد بلغ المؤشر أقل من 70، بينما قلة من السكان يشعرون بعدم الارتياح لبعض الوقت وذلك خلال 3 شهور فقط أكتوبر، إبريل، مايو وذلك بنسبة 25.1% من العام، فقد بلغ المؤشر ما بين 70 - 75، وهذا يعنى أن 66.7% من العام تدعو إلى الارتياح وذلك بما يعادل 8

1- م ح ر = ح ف - (0.55 - 0.55 × رن) (ح ف - 58) حيث: م ح ر = مقياس الحرارة والرطوبة

ح ف = متوسط درجة الحرارة (ف) رن = متوسط الرطوبة النسبية: إذا كان ناتج المعادلة أقل من 60 كل أفراد المجتمع لا يشعرون بالراحة (انزعاج بارد) 60 - 65 يشعر كل أفراد المجتمع بالراحة التامة أكثر من 65 - 80 نصف السكان لا يشعرون بالراحة أكثر من 80 كل أفراد المجتمع لا يشعرون بالراحة (انزعاج حار) (Oliver, 1981, pp. 190:191)



شهور من العام، ومن هنا يجب الاستفادة من تلك الفترة من خلال تبنى برامج سياحية ترفيهية وثقافية وبيئية.

كما تشكل الأودية الجافة المنتشرة على جانبي البحيرة فيما يعرف بالأخوار منظراً فريداً يعمل على جذب السياح، كما تمثل الأجزاء الغارقة منها تحت منسوب سطح البحيرة شاهداً تاريخياً وثقافياً على طوبوغرافية المنطقة قبل إنشاء السد العالي وتكوين تلك البحيرة الضخمة، كما تسهم تلك الأخوار في عملية الاستجمام التي يشعر بها السائح نتيجة الهدوء التام التي تتسم به، وكذلك الاستمتاع بالمناظر الطبيعية الخلابة خاصة أخوار الجانب الشرقي، فتبدو وكأنها منطقة طبيعية بكرنتيجة لتنوع صخورها الوعرة وبعدها النسبي عن العمران ومراكز الخدمات المختلفة، بينما يمكن الاستفادة من تعدد الأخوار في عمليات الصيد بالقوارب الصغيرة وبعض الأنشطة الرياضية البسيطة مما يساعد في كسر الملل عند السائح.

يعد انتشار الجزر على طول إمتداد البحيرة من المشاهد التي تعمل على الجذب السياحي بالمنطقة لما تتسم به من جمال متناثرها وهناك، وشاهداً على تاريخ نشأة البحيرة مما يدعو إلى التأمل في المنطقة البكر وجمالها، كما تمثل الجزر مشهداً ثقافياً ودليلاً صارخاً على طوبوغرافية المنطقة قبل تكوين البحيرة، فكانتالجزر خاصة المرتفعة منها دوراً هاماً في تمركز العديد من الطيور المهاجرة أثناء رحلاتها الفصلية كما يتضح من صورة(3)، وقد ساعد هذا على التنوع البيولوجي بالمنطقة مما أضاف إليها سمة جديدة تساهم في عملية صناعة السياحة بالمنطقة، خاصة وأن منطقة الدراسة تقع ضمن 28 منطقة في مصر تقصدها الطيور المهاجرة أثناء رحلاتها الفصلية، من هنا قامت مصر متمثلة في وزارة البيئة بالمشاركة في مشروع الطيور الحوامة، حيث تعد مصر ثانی أهم دول العالم في مسارات الطيور، فتأتى إليها الطيور من آسيا وأفريقيا وأوروبا خلال موسم الخريف (سبتمبر حتى نوفمبر)، ثم تعود إلى مواطنها الأصلية خلال موسم هجرة الطيور أي ما بين شهری (فبراير حتى مايو)، يرجع أهمية



المحافظة على تلك الطيور حيث يهاجر إلى مصر أكثر من 1.5 مليون طائر سنوياً، ما يمثل 37 نوع من الطيور منهم 5 أنواع معرضة للانقراض على الصعيد العالمي ([www. ecaa.gov.eg](http://www.ecaa.gov.eg)، لذا يجب التعاون من أجل الحفاظ على الجزر التي تستقبل أسراب الطيور المهاجرة، حتى لا تهجر لأماكن أخرى قد لا تتلائم معها مما يؤثر سلباً على النظام البيئي العالمي.



المصدر: من تصوير الطالبة أثناء الدراسة الميدانية فبراير 2018
صورة(3) بعض الجزر تستضيف الطيور المهاجرة ناظراً صوب الجنوب

كما يمكن الاستفادة من الجزر الموجودة فى البحيرة فى أغراض الرحلات النيلية التى تتحرك داخل البحيرة والتى تمكث عدده أيام داخل البحيرة، مما يضيف لبرنامج الرحلة روح جديد وذلك من خلال الاهتمام بتلك الجزر وتوفير الخدمات الأساسية مع المحافظة على الأطار البيئى للبحيرة لما تتسم به من حساسية شديدة، فنجد على سبيل المثال جزيرة تسمى الجراج فى محيط منطقة جرف حسين كما فى صورة(4) ترسو عندها السفن لكنها غير مؤهلة تماماً لإستضافة السياح لذا يجب الأهتمام بمثل تلك الجزر حتى تصبح أكثر ملائمة للنشاط السياحى.

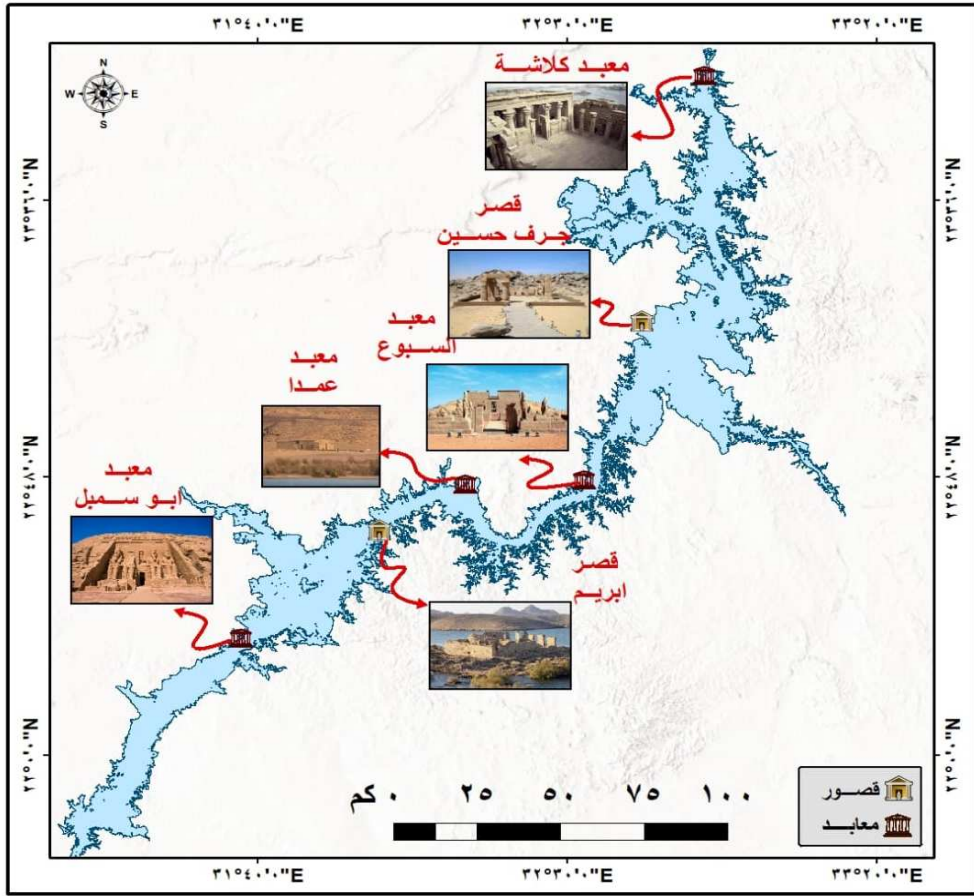


المصدر: من تصوير الطالبة أثناء الدراسة الميدانية فبراير 2018

صورة(4) جزيرة الجراج بمنطقة جرف حسين ناظراً صوب الشمال الشرقى

كما ترجع أهمية بعض الجزر إلى وجود بعض المعابد علي أراضيها منها ما هو شديد بالفعل عليها مثل جزيرة قصر إبريم التى تقع على بعد 230 كم جنوب السد العالى على ضفاف البحيرة الشرقية كما بشكل(4)، هى عبارة عن حصن صخرى يرجع

للعصر الروماني يقع بداخله أطلال المساكن في رأس التل، ثم أطلال كنيسة تحولت إلى مسجد في وقت لاحق، أما الجهة المواجهه لشاطئ البحيرة توجد به 5 مقصورات ترجع للأسرة الـ 18 و 19 أهمها واحدة ترجع إلى عهد إمنحوتب الثاني (أحمد، 2016، ص 54)، وكان موقعها مثيرا للانتباه وذلك لبروزه فوق قمة صخرية شديدة الانحدار من جميع الجهات، ترجع أهميتها إلى أنها كانت مقر آله الجبل عند النوبيين، كما نُحتت آثار القدماء المصريين حوائطها في الصخر (إبراهيم، 2010، ص 116).



المصدر : إعداد الطالبة باستخدام برنامج ArcGIS 10.3

شكل (4) التوزيع الجغرافي لأهم المواقع السياحية في المنطقة

أما البعض الآخر من المعابد قد تم نقله إلى جزر أكثر ارتفاعاً أثناء حملة اليونيسكو في إنقاذ معابد النوبة، وكانت من أهم تلك المعابد معبد كلايشة الذي يعد من

أهم معابد إقليم النوبة السفلى وكان يسمى بكرنك النوبة، كان يقع قديماً عند قرية كلابشة على بُعد 50 كم جنوب السد العالى، أما الآن تم نقله على بُعد 1 كم جنوب السد العالى كما فى صورة (5)، كما يوجد على نفس الجزيرة وبالقرب منه معبد بيت الوالى وكان يقع قديماً على بُعد 55 كم جنوب السد العالى، وقد نجحت منظمة اليونسكو فى نقله بالفعل أثناء حملة إنقاذ معابد النوبة، ويعد من أقدم الملك رمسيس الثانى فى النوبة السفلى، وكان مخصصاً لعبادة كلاً من الإله أمون وخنوم حورس وإيزيس، وهو معبد منحوت فى الصخر وقد استخدم فى العصر القبطى ككنيسة، كما تم نقل معبدا أبوسمبل وهما يقعان على بُعد 260 كم جنوب السد العالى ضفاف البحيرة الغربية، وهما من أهم معابد النوبة التى بناها الملك رمسيس الثانى ويمثلان قيمة تراثية كبيرة فى مصر والعالم، وقد اختير الملك رمسيس الثانى تلك المنطقة لنحت المعبد لهما من خصوصية وقدسية لدى المصريين والنوبيين، وقد نجحت منظمة اليونسكو فى عام 1964م فى نقله على نفس مكانه لكن على منسوب أعلى لحمايته من الغرق بالمياه وذلك بعد تكوين البحيرة (شوهدى، 2006، ص 26) كما يتضح من صورة (6)، وذلك بعد تقطيع الموقع بالكامل إلى كتل كبيرة الحجم وتفكيكها ثم إعادة تركيبها مرة أخرى، وتعد عملية إنقاذ المعبد أعظم عمل ثقافى فى مجال الآثار فى العصر الحديث (أحمد، 2016، ص ص 46: 54).



المصدر: من تصوير الطالبة أثناء الدراسة الميدانية فبراير 2018

صورة (5) موقع معبد كلابشة الجديد ناظراً صوب الجنوب الشرقى



المصدر: wikipedia.org
محاكاة لوضع معبد أبو سمبل



المصدر: الدراسة الميدانية فبراير ٢٠١٨
وضع معبد أبو سمبل حالياً

صورة (6) موقع معبد أبو سمبل الجديد ناظراً صوب الغرب

بالإضافة لما سبق تحوى منطقة الدراسة بين أراضيها 12 معبداً أثرياً ترجع للعصور الفرعونية والبطلمية والرومانية، مما يجعلها منطقة ثرية بالزيارة والمعرفة بجانب العديد من القلاع والحصون التى تنتشر على الجانب السودانى بالقرب من مدينه حلفا والتي شيدها الفراعنة لحماية حدود دولتهم الجنوبية، وأهمهم المعبد العظيم فى مدينة بوهين جنوب حلفا على الضفة الغربية وقد شيدهته الملكة حتشبسوت عام 1468 ق.م (زكلارك، 2010، ص 625).

كما تمتلك المنطقة مقومات السياحة البيئية، وقد ورد تعريف السياحة البيئية من قبل الصندوق العالمي للبيئة ويقصد به السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث، ولم يتعرض توازنها البيئي الطبيعي إلى خلل، وذلك بهدف الاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها في الماضي والحاضر.

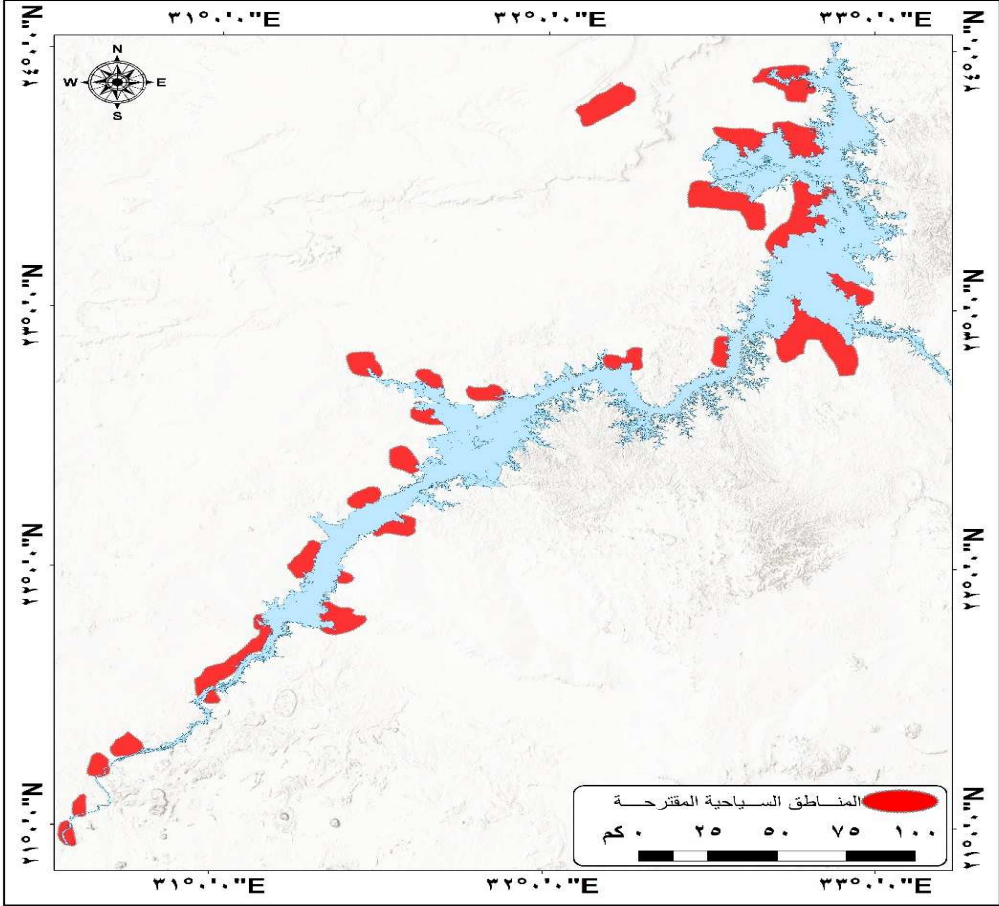
فكان لموقع المنطقة شبه المتطرف في أقصى جنوب مصر وأقصى شمال السودان وبعدها النسبي عن التركزات السكانية الضخمة دورا كبيرا في الحفاظ على جمال المنطقة والحفاظ على توازنها الطبيعي، إذ أنها منطقة بكر خاصة الجانب الشرقي منها مما يجعلها أكثر جذبا للسياحة، لكن هذا يتطلب من الحكومة الأهتمام بها لتوفير المتطلبات الأساسية اللازمة لحركة السياحة البيئية لما يرتبط بها من أنشطة متعددة مثل استكشاف الوديان والجبال وإقامة المعسكرات ورحلات السفارى وتصوير الطبيعة وزيارة المواقع الأثرية والصيد البرى والرياضيات المائية (www. Feedo.net) كل هذه المقومات وحدها لا يكفي بل تحتاج للاستثمارات لتنميتها أهمها توفير الخدمات الأساسية وهذا تفتقره المنطقة وكذلك إنشاء الفنادق الصديقة للبيئة على غرار الفنادق الموجودة فى واحة الداخلة بالوادي الجديد مثل القرى النوبية وفندق الطرفة لودج وديزرت لودج، وكذلك فندق الجبل الأبيض وأديرر أميلا بواحة سيوة وذلك حتى يتماشى مع النسق العمرانى والأثرى للمعابد المنتشرة فى المنطقة والمحافظة على البيئة وهدوؤها وجمالها.

مما سبق من إمكانات وفرص تمتلكها منطقة الدراسة جدير بأن يجعلها تنصدر خريطة العالم السياحية فى نمطى السياحة التاريخية والبيئية، لذا يجب الاهتمام بتلك الفرص والأمكانات من أجل التنمية السياحية، وهو يتفق مع ما انتهت إليه دراسة (عبدالله والدندراوى، 2021) التى أهتمت بدراسة المقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية ودورها فى التنمية السياحية فى حوض بحيرة السد العالى، وقد حددت أفضل وأنسب

المواضع الجغرافية للتنمية السياحية فى حوض بحيرة السد العالى، وذلك بعد تطبيق مجموعة من المعايير على النحو التالى:

معيار التضاريس (الإرتفاع - الانحدار)، المعايير الجيومورفولوجية (الجبال - التلال - الأودية - السهول - الجزر النيلية - الخلجان - الأخوار المائية)، المعايير الجيولوجية (التركيب الجيولوجى - البنية الجيولوجية)، المعايير البيئية (المحاجر - المناجم - الزلازل - النباتات)، معيار الموقع (القرب من الشاطئ - القرب من الطرق - القرب من المدن والقرى) وقد حددت الدراسة 95 موضع جغرافى تتوافر فيها جميع المعايير سابقة الذكر، وهى ملائمة جداً للنشاط السياحى، وتنتشر بالقرب من ضفاف البحيرة شمالاً وجنوباً وذلك من حيث جمال الطبيعة والبعد عن الملوثات، والقرب من المناطق الأثرية والقرى النوبية، كما أنها لا تتطلب تكاليف استثمارية عالية نظراً لوجودها فى مناطق شبه مستوية بعيدة عن الصخور الصلبة (عبدالله والندراوى، 2021، ص ص 28: 31).

يضم حوض البحيرة 23 موضعاً جغرافياً تمثل أنسب المواضع الجغرافية التى يمكن استثمارها فى التنمية السياحية بمختلف أنماطها منها 10 مواضع ظهرت مطابقة للواقع الحالى للتنمية بالمنطقة 13 موضعاً جديداً يمكن تنميتها مستقبلاً، فتصلح لإنشاء فنادق بيئية تتناسب مع التراث الثقافى وتعبر عن البيئة النوبية كما يتضح من شكل (5)، خاصة وأن عدد المنشآت السياحية بمحافظة أسوان لا يتجاوز 32 منشأة سياحية وهو عدد ضئيل جداً بالمقارنة بالمقومات التى تمتلكها المحافظة (البيانات الاسترشادية لمحافظة أسوان، 2017، ص 9)، كما يمكن أن تكون نقط ارتكاز للعديد من الأنشطة السياحية الترفيهية مثل رحلات السفارى، الألعاب المائية، أنشطة الصيد البرى، صيد أسماك البحيرة، وأهم تلك المناطق وادى حلفا - أبوسمبل - جرف حسين - كركر.



المصدر: نقلا عن عبدالله والدندراوى، 2021، ص 31

شكل(5) التوزيع الجغرافى للمواضع الملائمة المقترحة للنشاط السياحى بنطاق بحيرة السد العالى كما تبين أن هناك مواضع تم انتخابها لتكون مواضع للتنمية السياحية بناءً على درجة الملائمة ومطابقتها للمعايير المختارة ومن أهمها منطقة شلال دال فى السودان، ومنطقة أجران الفول جنوب مفيض توشكى وهى مناطق قابلة للتنمية السياحية والعمرانية مستقبلاً بعد توفير البنية التحتية الأساسية.

4. فرص الاستفادة فى مجال الطاقة:

تتجه الدولة إلى تنمية مواردها والاهتمام بتوفير مصادر الطاقة المختلفة التى تمثل عصب التنمية فالسد العالى وفقاً لبيانات 2018/2017 ينتج 74% من الطاقة

الكهرومائية المنتجة في مصر بقدره لا تتجاوز 2100 ميجاوات كما يتضح من جدول (7) من إجمالي 12726 جيجاوات/ساعة من الطاقة الكهرومائية المستخرجة من المياه في مصر (تقرير التنمية البشرية، 2021، ص 181) ، إلا أن غنى المنطقة بالإشعاع الشمسي بنسب تمكنها من توليد الطاقة الكهرومائية عن طريق الطاقة الشمسية المتجددة، لذا يمكن الاستفادة من ذلك لهدفين الأول حماية البحيرة من التبخر نتيجة إرتفاع درجات الحرارة وعدد ساعات سطوع الشمس طوال العام، الثاني استغلال المسطح المائي الكبير للبحيرة في توليد الطاقة الكهرومائية من خلال تغطيتها بنظام الخلايا الشمسية الكهروضوئية (SPVS) يساعد بشكل كبير في تقليل كمية المياه التبخر، يعرف بإسم النظام الكهروضوئي العائم (Floating photovoltaic system) (FPVS)، هو نظام مثل الألواح الشمسية المثبتة على الأرض لكنها على المسطحات المائية ترتكز على عائمتات، مما يقلل من التبخر المفرط من المياه، تعد من أفضل الطرق المستخدمة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة التي تعاني من فقد قدر كبير من المياه عن طريق التبخر، وتعد الألواح الشمسية العائمة أفضل وأعلى كفاءة بنسبة 11% من الألواح الشمسية المثبتة على الأرض وذلك لأن المياه تعمل على تبريد وإنخفاض درجة حرارة المنطقة المحيطة بها.

جدول (7) محطات الطاقة المائية في مصر

اسم المحطة	القدرة المركبة (ميجا واط)	سنة التشغيل
السد العالي	2100	1967
سد أسوان 1	280	1960
سد أسوان 2	270	1986
إسنا	86	1993
نجع حمادى	64	2008
أسيوط	32	2018
المجموع	2832	

المصدر: تقرير التنمية البشرية، 2021، ص 181



وقد ذكرت دراسة (Abd Elhamid et.al,2021) أن تغطية 25% من البحيرة يوفر مياه قدرها 2.1 مليار م³ من المياه/ السنة وينتج طاقة قدرها 2.85ميجاوات ساعة/ السنة، تغطية 50% من البحيرة يوفر مياه قدرها 4.2 مليار م³ من المياه/ السنة وينتج طاقة قدرها 5.7ميجاوات ساعة/ السنة، تغطية 75% من البحيرة يوفر مياه قدرها 6.3 مليار م³ من المياه/ السنة وينتج طاقة قدرها 8.5ميجاوات ساعة/ السنة أنه على الرغم من أن تغطية البحيرة بالكامل يوفر ما يقرب من 8.4 مليار م³ من المياه/ السنة وينتج طاقة متجددة نظيفة قدرها 11.4ميجاوات ساعة/ السنة، إلا أن هذا ليس حلاً عملياً بسبب مساحة البحيرة الكبيرة، لذا اقترحت الدراسة تغطية أجزاء الضحلة فقط من البحيرة التي لا يصل عمقها عن 3م، فتبين أن المناطق ذات أعماق (صفر: 1م) تمثل 6.5% من مساحة البحيرة، توفر 1.9 مليار م³ من المياه/ السنة، وتولد طاقة متجددة قدرها 740 مليون ميجاوات ساعة/ السنة وهذا يكفي لتغطية استهلاك 238 منزلاً، أما المناطق ذات أعماق (1: 2م) تمثل 5% من مساحة البحيرة، توفر مليون م³ من المياه/ السنة، وتولد طاقة متجددة قدرها 570 مليون ميجاوات ساعة/ السنة ، أما المناطق ذات أعماق (2: 3م) تمثل 3.5% من مساحة البحيرة، توفر 260 مليون م³ من المياه/ السنة، وتولد طاقة متجددة قدرها 400 مليون ميجاوات ساعة/ السنة (Abd Elhamid et.al,2021, pp. 2:18)

• الخلاصة:

تمت دراسة الفصل الخامس على ثلاث نقاط رئيسية هم أولاً بعض الأخطار الطبيعية التي تتعرض لها البحيرة جاءت في مقدمتها معدلات التبخر المرتفعة الذي يتراوح ما بين 12-18 مليار م³ وهو معدل مرتفع للغاية، لذا كان لابد من وضع بعض الطرق المستخدمة في أماكن مشابهة وأثبتت نتائج جيدة، لذا لابد من دراسة شاملة للوقوف على أي الطرق الأمثل لمنطقة الدراسة، كما كان لزحف الكثبان الرملية وتأثيره السلبي على قاع البحيرة السد العالي وعلى السعة التخزينية لها، كانت حركة الأمواج الشاطئية أثر على ضفاف البحيرة مما يؤثر على عملية تآكل الضفاف نتيجة لعمليات النحت

المستمرة، مما يجعلها نقطة ضعف تؤثر على عملية التنمية لذا لا بد أن يؤخذ فى الاعتبار، إلا أن معدل التعرية الناتج عن قوة جريان المياه جاء معدل منخفض وذلك طبقاً لمؤشر STI، بالإضافة لتأثيرالتغيرات المناخية وتهديداتها على البحيرة وعلى منابع النيل، وقد أكدت تقارير الهيئة المعنية بالتغيير المناخى IPCC عام 2021 أن تغييرات وتقلبات سقوط الأمطار مرتبطة بظاهرة النينو سوف تزداد وتتضخم فى النصف الثانى من القرن الحادى والعشرين.

ومن المتوقع أنبناء سد النهضة سوف يؤثر على بحيرة السد العالى لأنه سوف يسبب عجز فى المياه ويحدث نقص تراكمى للمياه الواردة إلى مصر من 42 مليار م³ إلى 27 مليار م³ بمقدار تخفيض بلغ 15 مليار م³، وعلاوةعلى ذلك سيكون لماء سد النهضة الأثيوبى الكبير وتشغيله تأثير سلبي فى إنتاج السد العالى من الطاقة الكهرومائية، كما سيؤثر علىعملية الترسيب والتعرية، فحجم الرواسب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم الفيضانات الواردة، فالطمي النيلى الذى يرسب سنوياً فى بحيرة السد العالى سوف يحجز بالكامل أما سد النهضة داخل الأراضى الأثيوبية، كما تكمن الخطورة الأكبر فى تخزين المياه أمام سد النهضة داخل الأراضى الأثيوبية، على تلوث المياه وارتفاع نسب العناصر والمعادن الثقيلة، كنتيجة حتمية لتخزينها أعلى صخور غنية بالمعادن والعناصر الثقيلة، مما يؤثر على كفاءة وجودة المياه المنصرفه فيما بعد لنهر النيل.

أما عن فرص الاستفادة من بحيرة السد العالى، الاستفادة من تراكمات الطمي، الثروة السمكية وإمكانات التنمية فى بحيرة السد العالى، النشاط السياحى وسبل تنميته، فرص الاستفادة فى مجال الطاقة.

المراجع العربية:

1. أحمد، فاطمة الزهراء مجدى حسين، 2016، التنمية السياحية لمنطقة بحيرة ناصر " دراسة جغرافية"، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية.
2. البيانات الاسترشادية لمحافظة أسوان، 2017، تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء (محافظة أسوان)
3. الطنطاوى، عطيه محمود، 2006، تذبذب الأمطار في هضبة البحيرات الاستوائية وانعكاساتها على إيراد نهر النيل، المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية (المشروعات النيلية الكبرى) ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص ص 1: 32.
4. القطب، محمد المعتمص محمد، 2010، ملخص مشروع الدراسة الاقتصادية الأولية لاستغلال رواسب طمي النيل المتراكمة ببخيرة السد العالي، مجلة علوم المياه، عدد خاص، المركز القومي لبحوث المياه، القاهرة، ص ص 77: 80.
5. تفاصيل مشروع مصرى لاستثمار 4 مليار طمي خلف السد العالي www.dostor.org بتاريخ 20 ديسمبر 2021
6. تقرير التنمية البشرية فى مصر 2021، التنمية حق للجميع مصر المسيرة والمسار، برنامجاً لممالم المتحدة الإنمائى، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر
7. تقرير المياه وتغيير المناخ 2020، 2020، تقرير الأمم المتحدة العالمى عن تنمية الموارد المائية، منظمة الأمم المتحدة، اليونسكو.
8. حجازى، محمود(2012)، جيومورفولوجية الكثبان الرملية الهابطة، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، عدد خاص، ص ص 1: 104
9. دراسة حركة الأظماء ونوعية المياه فى بحيرة السد العالي داخل الحدود السودانية " التقرير النهائى"، 2003، الجزء الأول، الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان، المركز القومي لبحوث المياه، معهد بحوث المياه، القاهرة.

10. دراسة حركة الأطماء ونوعية المياه فى بحيرة السد العالى داخل الحدود السودانية " التقرير النهائى"، 2003، الجزء الأول، الهيئة العامة للسد العالى وخزان أسوان، المركز القومى لبحوث المياه، معهد بحوث المياه، القاهرة.
11. زكلارك سومر، 2010، الآثار القبطية فى وادى النيل دراسة فى كنائس المصرية، ترجمة إبراهيم، سلامة إبراهيم، مكتبة الأسرة، القاهرة.
12. شوهدى، عبدالحميد، 2006، التنمية السياحية فى محافظة أسوان، المؤتمر العربى " تنمية المدن العربية فى ظل الظروف العالمية الراهنة"، 24 - 26 ديسمبر 2006، القاهرة.
13. شراقى، عباس محمد، 2018، تداعيات سد النهضة الأثيوبى على الأمن المائى المصرى، المؤتمر الدولى الخامس عشر لعلوم المحاصيل، المركز الوطنى للمعلومات والتوثيق، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة، ص 1: 14.
14. شرف، عبدالعزيز طريح، 1996، الجغرافيا المناخية والنباتية مع التطبيق على مناخ أفريقيا ومناخ العالم العربى، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية.
15. عبدالعزيز، طارق، 2010، الترسيب فى بحيرة السد العالى، مجلة علوم المياه، عدد خاص، المركز القومى لبحوث المياه، القاهرة، ص 91: 95.
16. عبدالله، مصطفى سعد، الدندراوى، محمد الراوى، 2021، المقومات الجغرافية الطبيعية للتنمية السياحية فى حوض بحيرة السد العالى فى مصر والسودان، المجلة الجغرافية العربية، المجلد 52، العدد 78، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ص 1: 39.
17. عطيه، بيومى، 2010، قواعد تشغيل السد العالى والتغيرات المناخية المحتملة، مجلة علوم المياه، عدد خاص، المركز القومى لبحوث المياه، القاهرة، ص 81: 90.
18. عطيه، جمال محمد، 2012، إقليم بحيرة ناصر (دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية)، مؤتمر المثلث الذهبى، معهد الدراسات الإفريقية 5-6 ديسمبر 2012، جامعة القاهرة، ص 1: 39.

19. كتاب الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، 2000.
20. محمد. عبدالوكيل إبراهيم، عبدالحافظ. سعيد محمد، عبدالحفيظ. رامى أحمد، أمين. فالح عبدالنعيم، محمود. السيد محمود، 2019، دراسة اقتصادية للتغيرات الموسمية لإنتاج الأسماك فى بحيرة السد العالي (بحيرة ناصر)، Assiut J. Agric. Sci., 50 (3) 2019 (242-252)
21. محمد، صابر مصطفى، أحمد، محمود خليفة، الكريونى، إبراهيم عوض، داوود، ثروت إسماعيل على، 2015، دراسة اقتصادية تحليلية لمصايد بحيرة السد العالي (ناصر)، المجلة المصرية للاستزراع المائى، المجلد 5، العدد 3، ص ص 17: 31.
22. المشروع الأقليمي لدمج إجراءات صون الطيور الحوامه المهاجرة بالقطاعات التنموية بطول ساحل البحر الأحمر والأخدود الأفريقي الأعظم. Www.eeaa.gov.eg بتاريخ 25 يناير 2022
23. ناصر، شادية محمد سيد، 2015، دراسة اقتصادية لإنتاج الأسماك فى مصر، Assiut J. Agric. Sci., (46) No. (6) 2015 (86-103)
24. 170 عينة من طمى النيل تؤكد وجود الذهب فى بحيرة السد العالي. (www.dostor.org) بتاريخ 20 ديسمبر 2021

المراجع الأجنبية:

1. Abd-Elhamid, H.F &, Ahmed, A&, Zeleňáková, M& Vranayová, Z and Fathy,I,(2021): Reservoir Management by Reducing Evaporation Using Floating Photovoltaic System: A Case Study of Lake Nasser, Egypt, Water, 13,769, pp 1:20
Www.mdpi.com/journal/water
2. Abulnaga .B and ElSammany. M, (2004): De- Siltinglake Nasser with slurypipelines, pp. 1:14.
www.researchgate.net بتاريخ 15th sep 2022
3. Beyene, T. and Lettenmaier, D. p., (2007): Hydrologic impacts of climate change on the Nile River Basin: implications of the

-
- 2007 IPCC climate scenarios, pp. 1:47. www.researchgate.net بتاريخ 15th May 2020
4. Climate Change 2021 The Physical Science Basis, (2021): IPCC climate change, UNEP.
 5. EL Gammal, S. A., (2010): Assessment Lake Nasser Egypt within the Climatic Change, Journal of American Science, 6(7), pp. 305: 312.
 6. El Gammal. S. A., & Salem. S. M., and El Gammal. A.D. A., (2010): Change detection studies on the world's biggest artificial lake (Lake Nasser, Egypt), The Egyptian Journal of Remote Sensing and Space Sciences, volume 13, issue2, and pp. 89:99.
 7. Elba, E.& urban, B.& Ettmer, B. and Farghaly, D., (2017): Mitigating the Impact of Climate Change by Reducing Evaporation Losses: Sediment Removal from the High Aswan Dam Reservoir, American Journal of Climate Change, 6, 230-246. www.scirp.org بتاريخ 19th Jun 2021
 8. El-Moattassem, M.& Abdel-Aziz, T. M. and EL-Sersawy, H., (2005): modeling of Sedimentation process in Aswan High Dam reservoir, Conference international conference of Unesco Flanders Fit friend / Nile project, towards a better cooperation, P.P 1:16 Sharm El-Sheik, Egypt Www.Researchgate.net
 9. Farhat, H. I. and Salem, S. G., (2015): Effect of flooding on distribution and mode of transportation of Lake Nasser sediment, Egypt, Egyptian journal of Aquatic Research, 41, pp. 165:176.
 10. Gelete, G.& Gokcekus, H. and Gichamo, T., (2020): Impact of climate change on the hydrology of Blue Nile basin, Ethiopia: a review, Journal of Water and Climate Change, 11.4, pp.1539: 1550 iwaponline.com 8th Mar, 2021 بتاريخ
 11. Khedr, E.& Abou ElMagd, K. and Halfway, M., (2014): Rate and budget of blown sand movement along the western bank of Lake Nasser, southern Egypt, and Arab J Geosci 7:3441–3453.
 12. Khir-Eldien, K. and Zahran, S. A., (2017): Climate Changes Vulnerability and Adaptive Capacity, in the Nile River, Editor Negm. Abdelazim M., pp. 567:595, Springer.

-
13. Khir-Eldien, K. and Zahran, S. A., (2017): Nile Basin Climate Changes Impacts and Variabilities, in the Nile River, Editor Negm. Abdelazim M., pp. 533: 566, Springer.
 14. Moawad, M. B.& Abdel Aziz, A. O. and Mamtimin. B., (2014): Flash floods in the Sahara: a case study for the 28 January 2013 flood in Qena, Egypt, Geomatics Natural Hazards and Risk, Published online: 24 Feb 2014, pp. 1:24.
 15. Morisawa, M., (1985): Rivers: Form and Process, Longman, London.
 16. Negm, A.& Elshahabi, M.& Abdel-Nasser, M., M. ,K. and Ali ,K. (2019): Impacts of GERD on the Accumulated Sediment in Lake Nubia Using Machine Learning and GIS Techniques, in Grand Ethiopian Renaissance Dam Versus Aswan High Dam, Editor Negm. Abdelazim M. and Abdel-Fattah. Sommer, pp. 271: 327, Springer.
 17. Oliver, J., E.,(1981): Climatology, selected application, London.
 18. Omran, S. E. and Negm, A., (2019): Environmental impacts of the GERD project on Egypt's Aswan High dam Lake and Mitigation and Adaptation options, in Grand Ethiopian Renaissance Dam Versus Aswan High Dam, Editor Negm, Abdelazim M. and Abdel-Fattah, Sommer, pp. 175: 196, Springer.
 19. S.Saggai and O.E.K.Bachi, (2018), Evaporation Reduction from Water Reservoirs in Arid Lands Using Monolayers: Algerian Experience, Water Resources Development: Economic and legal Aspects, Vol.45, No.2, pp. 280:288.
 20. State of the climate in Africa, (2020): Weather climate Water, World meteorological organization.
 21. State of the climate in Africa, (2020): World meteorological organization, 2021. Www. ScienceDirect.com بتاريخ 15 May2020
 22. Wheeler, K. G. & Jeuland, M. & Hall, J. W. and Zagona, Edith and Whittington, Dale :(2020), Understanding and managing new risks on the Nile with the Grand Ethiopian

- Renaissance Dam, Nature Communications, and p.p1:9.
www.doi.org 6th Feb, 2022
23. Youssef, Y. W. and Khodzinskaya, A., (2019): A Review of Evaporation Reduction Methods from Water Surfaces, Web of Conferences 97, and pp. 1: 10 www. doi.org8th Nov, 2021
24. Bannari, A. A. & Mohammed, G. & ELbattay, A. and Mohamed, N .A. H., :(2018), Detection of Areas Associated With Flash Flood and Erosion caused by rain fall storm using Topographic Attributes, hydrologic indices and GIs, pp. 155: 174.

المصادر:

1. الخرائط الجيولوجية

- الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة كونكو كورال للبترول مقياس 1: 500000 عام 1987 لوحتى السد العالى وبرنيس.
- هيئة البحوث الجيولوجية السودانية لوحة شمال السودان مقياس 1: 1000000 عام 1988.
- 2. نموذج الارتفاع الرقمى ASTER GDM بدقه 30 م × 30 م لعام 2020م، وذلك المتاح مجاناً من خلال موقع هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية USGS
- 3. الدراسة الميدانية فبراير 2018
- 4. صور الأقمار الصناعية والمتمثلة في مرئيات LandSat8 عام 2020 وLandsat7 عامى 2000 و2010
- 5. صور IKONOS عبارة عن صور بإمتداد Jpg تم تحميلها من خلال برنامج U.S. Geological Google Earth Pro, Version, 2019 بدقة 1م × 1م .Survey, U.S.A



